تموز/ يوليو 2022

تحديات النضال النسوي في فلسطين في سياق ما بعد الجائحة

Retos de las luchas feministas en Palestina en un contexto post pandemia

HÈLIA
Associació de suport a les dones que pateixen violència de gènere

êcp escola de cultura de pau

باميلا أوروتيا أريستيثابال

Pamela Urrutia Arestizábal

مدرسة ثقافة السلام وجمعية هيليا

Escola de Cultura de Pau (ECP) y Associació Hèlia

تموز/ يوليو 2022

الترجمة العربية: عبدالهادي سعدون

فهرست

مقدمة

الآثار النوعية لـ جائحة كوفيد 19 في فلسطين

- الحق في الصحة

- الهشاشة الاقتصادية

-العنف الجنسي

- إقصاء المرأة والمنظور الجنساني في الاستجابة للوباء

المطالب النسوية: الأولويات والتحديات

- محاربة العنف الجنسي ومناهضة التمييز وحقوق المرأة

- المشاركة السياسية والنشاط والمناصرة في فضاءات صنع القرار

- إدانة إسرائيل والكفاح من أجل التحرير: فلسطين كقضية نسوية

- استنتاجات أخيرة

CC BY NC ND

هذا المنشور تم إنجازه في إطار مشروع "تحسين قدرة المجتمعات المحلية في محافظة نابلس على الصمود من خلال تمكين المرأة وتعميم مراعاة المنظور الجِنساني (الجندر)"* الذي تم تنفيذه في نابلس (الضفة الغربية، فلسطين) وكاتالونيا ما بين كانون الثاني (يناير) 2021 وأكتوبر (تشرين الأول) 2022. تم تمويل المشروع من قبل وكالة التعاون الإنمائي الكاتلانية Agència Catalana de Cooperació al Desenvolupament (ACCD)

وهو نتيجة العمل الجماعي لكل من جمعية هيليا Associació Hèlia و سوديباو Sodepau و مركز دراسات المرأة (WSC) وجمعية الدفاع عن الأسرة (FDS) وECP . هذا التقرير هو الثالث في سلسلة المنشورات حول المنظور الجنساني (الجندري) وفلسطين والتي تتضمن عناوين الاحتلال والصراع والنظام الأبوي (البطريركي): الآثار على المرأة الفلسطينية والمرأة والسلام والأمن: التطبيق والتحديات والقيود في فلسطين، وهو متاح على موقع Tasharuk.cat وفي مواقع الأنترنيت الخاصة بجمعية هيليا Associació Hèlia ومدرسة ثقافة السلام ECP .

محتوى هذا المنشور مسؤولية حصرية لـمدرسة ثقافة السلام Escola de Cultura de Pau ولا يعكس بالضرورة رأي وكالة التعاون الإنمائي الكاتلانية ACCD .

Agència Catalana de Cooperació al Desenvolupament

Generalitat de Catalunya

escola de cultura de pau

UAB Universitat Autònoma de Barcelona

HÈLIA

مقدمة

تواجه النساء والفتيات الفلسطينيات مسرحاً معادياً بشكل متزايد لإعمال حقهن في حياة خالية من العنف. حياتهن اليومية مشروطة بالتقاء وتداخل هياكل الاضطهاد المختلفة، والتي تتمثل محاورها المركزية في نظام الاحتلال والفصل العنصري ونزع الملكية المفروض من إسرائيل والسلطة الأبوية المهيمنة في المجتمع الفلسطيني. في فضاء يتميز بالفعل بعرض مزمن لشبكة معقدة من العنف وعدم المساواة والتمييز، تحولت جائحة كوبيد 19 إلى تهديد جديد أدى إلى تفاقم حالات الضعف من منظور جنساني (الجِندر).[1] كما هو الحال في أجزاء أخرى من العالم، كان للجائحة في فلسطين تأثير محدد وغير متناسب في كثير من الأحيان على النساء والفتيات وأثار قلق المنظمات الإنسانية الفلسطينية التي تراقب بجزع الانتكاسات والتهديدات التي تواجه النهوض بالأجندة النسوية في مجالات متعددة.

كل هذا في سياق خاص جداً. يجدر التذكير بالواقع متعدد الأوجه الذي تواجهه النساء والفتيات الفلسطينيات الناجم عن التشرذم الذي تفرضه إسرائيل واتفاقات أوسلو الفاشلة. من الناحية العملية، ساهم هذا المخطط في إدامة عدم تكافؤ القوى والسياسات الإسرائيلية للاستعمار والضم الفعلي والتدريجي لفلسطين، وبالتالي، يمكن اعتبار إصرار الجهات الفاعلة المختلفة على حل لقيام الدولتين - كما يشير المحللون - بمثابة تمرين في التمثيل الإيمائي الدبلوماسي الذي يتجاهل الواقع على الأرض. الحقيقة في الواقع، يتم إدانتها دولياً بشكل متزايد باعتبارها جريمة فصل عنصري (ابرثايد)، مع الأخذ في الاعتبار سياسات دولة إسرائيل التي حاولت بشكل منهجي تفضيل السكان اليهود والعمل على الانتقاص من السكان الفلسطينيين، بقصد الحفاظ على سيطرتها في مجالات القوة والسياسة والتركيبة السكانية.[2] على الرغم من ذلك، استمرت إسرائيل في سياساتها - بما في ذلك ممارسة وسائل عنف متعددة بقصد جنساني جندري - وكثفت من وسائل الاضطهاد وتجريم الأصوات التي تحاول فضح الانتهاكات في فلسطين ـ. كل هذا في مناخ من الإفلات من العقاب، في ظل تواطؤ الممثلية الدولية، بما فيها الدول العربية التي اختارت تقارباً ملموساً وبلا اعتبارات معينة مع إسرائيل. في الوقت نفسه، تواجه السلطة الفلسطينية أزمة شرعية حادة وتشويه سمعة بسبب اتهامات بالاستبداد والفساد والتعاون غير الانتقادي مع إسرائيل. يبدو أن القوى السياسية الفلسطينية الرئيسية، مثل فتح وحماس، قد استقرت في انقسام يساهم عملياً بتفضيل الوضع الراهن، وتوزيع السلطة بين التشكيلين السياسيين، مما يعيق تغيير القيادة وتعاقب الأجيال وإمكانيات المرأة لتوسيع دائرة وجودها في أماكن صنع القرار. يضاف إلى ذلك التصور - كما حذرت العديد من الأصوات الفلسطينية - من زيادة النزعة المحافظة على المستوى الاجتماعي، مع توسع مضطرد للقطاعات التي تضع نفسها علانية بالضد من المطالب النسوية بعدم التمييز وحقوق المرأة.

---

*ـ كل ما يرد لاحقاً ضمن هذا المفهوم (الجنسي/الجنساني/ النوع) ما يعادله وفق مصطلحات أخرى مثل التعبير الإنكليزي (الجندر) أو ما يوازيه. أي تنوع ضمن المفردة (الجنسي/ الجنساني/ الجندري) يقع في المعنى نفسه. وهنا التركيز على مصطلح عام هو (العنف الجنسي) ضد النساء. (ملاحظة المترجم)

[1] تفهم مدرسة ثقافة السلام الكاتالانية إن الجنسانية الجندرية (الجندر) على أنه "فئة تحليلية الغرض منها تبيان أن عدم المساواة بين الرجل والمرأة هي نتاج اجتماعي وليست نتيجة للطبيعة، كدليل على بنيتها الاجتماعية والثقافية لتمييزها عن الاختلافات البيولوجية بين الجنسين. يهدف النوع الجنساني إلى إبراز البناء الاجتماعي للاختلاف الجنسي والفصل الجنسي للعمل والسلطة. يسعى منظور الجنسانية إلى إظهار أن الاختلافات بين الرجل والمرأة هي نتاج بناء اجتماعي لعلاقات القوة غير المتكافئة التي تم تأسيسها تاريخياً في النظام الأبوي البطريركي. ويهدف كفئة من التحليل إلى إظهار الطبيعة التاريخية والواقعية للاختلافات الجنسية. وتجدر الإشارة إلى أن هذا النهج يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع تحليل متعدد الجوانب يربط الجنسانية الجندرية بالعوامل الأخرى التي تبني السلطة في المجتمع، مثل الطبقة الاجتماعية أو العرق أو الإثنية أو العمر أو النشاط الجنسي، من بين جوانب أخرى تخلق اللامساواة والتمييز وإضفاء الامتيازات.

[2] ينظر التالي Human Rights Watch, *A Threshold Crossed: Israeli Authorities and the Crimes of Apartheid and Persecution*, HRW, 27 de abril de 2021; Amnesty International, *Israel's Apartheid against Palestinians: Cruel System of Domination and Crime against Humanity*, AI, 1 de febrero de 2022.

نقطة بارزة: كان للوباء في فلسطين عواقب محددة وغير متناسبة على النساء والفتيات وهذا ما أثار قلق المنظمات النسائية الفلسطينية من الانتكاسات والتهديدات للنهوض بالأجندة النسوية.

مع أخذ بالاعتبار هذا السيناريو، يهدف هذا التقرير إلى الخوض في الآثار الجنسانية لجائحة الكوفيد في فلسطين، مع إيلاء اهتمام خاص للعواقب من حيث التوصل بالخدمات الصحية، والهشاشة الاقتصادية، والعنف القائم على النوع الاجتماعي (الجندري) وفيما يتعلق باستبعاد النساء والفتيات، والاعتبارات الجنسانية في سياسات الاستجابة لـجائحة كوفيد 19. بدءاً من التحقق من هذه الآثار، يكشف التقرير عن بعض التحديات ذات الأولوية للأجندة النسوية في فلسطين – أو من الأفضل القول "الأجندات النسوية" بصيغة الجمع – على افتراض تنوع الأصوات والتقارب ضمن التعايش في المشهد الحالي. من بين التحديات ذات الأولوية هي مكافحة العنف الجنساني، وبالضد من سياسة التمييز، والمطالبة بحقوق المرأة؛ والمطالب المرتبطة بالمشاركة السياسية والتنشيط والتأثير في دوائر صنع القرار؛ والتنديد بإسرائيل من خلال الاعتراف بالعلاقة المتبادلة بين المطالب النسوية الجندرية والنضال من أجل تحرير فلسطين.

تجدر الإشارة إلى أن التقرير يستند إلى أعمال التوثيق والتحليل الواسعة التي قامت بها المنظمات النسائية الفلسطينية ومنظمات حقوق الإنسان، فضلاً عن المنظمات غير الحكومية الدولية والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. وبالمثل، فإنه يهدف إلى إبراز بعض المبادرات الرئيسية التي تروج لها الهيئات النسوية (الفمينيست)، ودون الادعاء بأنها شاملة، فهي تعمل على جمع بعض المناقشات في المشهد النسوي الفلسطيني. يستند التقرير إلى الاعتراف بالجنسانية (الجندرية) كمفتاح تحليلي أساسي، بشكل عام وأيضاً فيما يتعلق بنهج وتحليل العنف والسلام والأمن. يهدف التحليل الوارد أدناه إلى أن يكون مفيداً للأشخاص المهتمين بقضايا النوع الجندري وفلسطين، وكذلك للمنظمات التي تعمل في فلسطين وتتعاون مع الكيانات المحلية ولصناع القرار السياسي ذوي القدرة على المناصرة، من بين جهات فاعلة أخرى. الهدف هو تقريب الحقائق التي يتواجهون بها في فلسطين من منظور جنساني جندري، وقبل كل شيء، المطالب النسوية التي تسعى إلى بناء مستقبل أكثر عدلاً وخالياً من العنف في فلسطين.

الآثار النوعية لـ كوفيد 19 في فلسطين

على الصعيد العالمي، أدى كوفيد 19 إلى تضخيم عدم المساواة بين الجنسين والعنف ضد النساء والفتيات. منذ بداية الجائحة، حذرت الجهات الفاعلة الدولية والمحلية من العواقب متعددة الأبعاد لـ كوفيد 19، والتي لوحظت بشكل خاص في مجالات مثل الاقتصاد - بسبب متغيرات مثل فجوة الأجور بين الجنسين ، وتأنيث الفقر أو زيادة مشاركة المرأة في قطاعات الاقتصاد غير الرسمي، وفي الصحة - بسبب إعادة توجيه الموارد والأولويات التي أثرت بشكل خاص على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، من بين عوامل أخرى -، وفي أعمال الرعاية - التأكيد على التوزيع غير المتكافئ للمهام في سياق الاحتياجات المتزايدة - وزيادة العنف الجنسي الجندري.[3] وقد لفتت الأمم

[3] ينظر:
UN Secretary-General, *The Impact of COVID-19 on Women,* Policy Brief, UN Women, 2020 أبريل9, pp.2.

المتحدة الانتباه إلى "الوباء الخفي" للعنف ضد النساء والفتيات في سياق كوفيد 19، حيث قدمت بيانات عن تصعيد جميع أنواع العنف ضدهن، ولا سيما العنف المنزلي[4].

لقد أوضحت هذه المجموعة من التأثيرات الجنسانية - كما أكدت المقاربات النسوية - أن الوباء لا يمكن تحليله أو معالجته كظاهرة منفصلة عن الهيكلية والديناميكية البطريركية (الأبوية) الموجودة مسبقاً، والتي تحدد عدم المساواة بين الجنسين في كل سياق والتي تتفاعل بدورها مع عوامل عدم المساواة الأخرى.[5] في حالة سياقات النزاع المسلح، تفاقمت العواقب الجنسانية بسبب الديناميكيات المتعددة للعنف المرتبط بالنزاعات نفسها. وفي الحالة الخاصة لفلسطين، التي تتميز بواقع الاحتلال والفصل العنصري، يتطلب تحليل الآثار الجنسانية للوباء نهجاً متعدد الأوجه. تحدد الشبكة المعقدة لسياسة الهيمنة والعزل الإسرائيلي والعسكرة والتجزئة الإقليمية، أن الواقع اليومي للنساء والفتيات الفلسطينيات - ما يزيد قليلاً عن 2.5 مليون شخص ، أي نصف السكان الفلسطينيين - متنوعة للغاية.[6] كما تشكلت تجاربهم فيما يتعلق بـجائحة الكوفيد 19 من خلال هذه الظروف. وهكذا، على سبيل المثال، أدى الوباء في غزة إلى تفاقم عواقب التصعيد الدوري للعنف المباشر والهجمات الإسرائيلية المكثفة والحصار المفروض على القطاع لأكثر من عقد من الزمان. في الضفة الغربية، كانت استجابة السلطات الفلسطينية لـجائحة كوفيد 19 مشروطة بمناطق السيطرة المختلفة التي حددتها اتفاقيات أوسلو - تتمتع السلطة الفلسطينية بصلاحيات إدارية في المناطق A و B ، ولكن ليس في المنطقة C ، والتي تمثل 60٪ من الضفة الغربية وهي تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة. في القدس الشرقية، المحتلة والتي ضمتها إسرائيل ضمن سياسة الأمر الواقع، ساهم الوباء في زيادة تدهور الظروف المعيشية للسكان الفلسطينيين، الذين كانوا يواجهون بالفعل مشاكل خطيرة تتمثل في الإفقار والوصول إلى الموارد والخدمات.[7] في السياق الفلسطيني، كما أوضحت المنظمة الفلسطينية للمركز النسائي للإرشاد القانوني والاجتماعي (WCLAC)، لقد أصبح كوفيد19 "تهديداً ثالثاً" للنساء والفتيات الفلسطينيات، اللائي يعشن عادةً عند تقاطع تهديدين آخرين: هيكلية الاحتلال العسكري الإسرائيلي والسلطة الأبوية المهيمنة في المجتمع الفلسطيني (والتي بدورها تتفاعل مع عوامل أخرى، مثل الطبقة الاجتماعية والعمر والتنوع الوظيفي وما إلى ذلك). مع الجائحة، أدى تقاطع التهديدات الثلاثية -يؤكد مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي WCLAC -إلى تفاقم أوجه عدم المساواة الهيكلية والهشاشة، مما أدى إلى ظهور مخاطر جديدة وتفاقم بعض المخاطر الموجودة مسبقاً.[8]

---

[4] على سبيل المثال، يقدم بحثاً أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة بين أبريل وسبتمبر 2021 وركز على تأثير جائحة كوفيد 19 في قضية العنف ضد المرأة في 13 دولة، مبيناً بصور راديوغرافية للعواقب الجنسانية لـ كوفيد 19. وفقًا للدراسة - التي تم تطويرها في ألبانيا وبنغلاديش والكاميرون وكولومبيا وساحل العاج والأردن وكينيا وقيرغيزستان والمغرب ونيجيريا وباراغواي وتايلاند وأوكرانيا - ذكرت 45٪ من النساء أنهن أو نساء أخريات قد عانين من بعض أشكال العنف القائم على الجنسية الجندرية منذ بداية الوباء، واعتبرت ثلاث من كل عشرة نساء أن العنف ضد المرأة قد ازداد في مجتمعاتهن. أفادت أربع من كل عشر نساء أنهن يشعرن بانعدام الأمن في الأماكن العامة، وأكدت واحدة من كل أربع نساء أنهن يشعرن بمزيد من عدم الأمان في منازلهن الخاصة. اعترفن 25٪ ممن تمت استشارتهم أيضاً بأن النزاعات في المنزل أصبحت أكثر توتراً. وذكرت سبع نساء من كل عشر أن الإساءة اللفظية أو الجسدية من شركائهن قد أصبحت أكثر شيوعاً. ينظر التقرير التالي:
UN Women, *Measuring the Shadow Pandemic: Violence Against Women During COVID-19*, UN Women – Women Count, 2021.
وينظر أيضاً صفحة الانترنيت عن الوسائل وحملة التوعية للأمم المتحدة للمرأة:
UN Women: The Shadow Pandemic: Violence against women during COVID-19.

[5] آنا بيلياس: "النزاعات، كوفيد 19 وأجندة النساء، السلام والأمن"، ملاحظات ACPعن النزاعات والسلام، العدد11، مدرسة ثقافة السلام، تموز 2021، ص2.

[6] بحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS) لعام 2020، كان هناك 2.51 مليون امرأة وفتاة فلسطينية. تشير البيانات الأكثر حداثة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني نفسه إلى أن الرقم 2.63 مليون امرأة، 49٪ من السكان المقدر، في منتصف عام 2022. الجهاز المركزي للإحصاء، Gender equality today for a sustainable tomorrow, ، 8 مارس 2022، ص 1.

[7] أشارت الدراسات التي سبقت انتشار الوباء إلى أن الغالبية العظمى (72٪) من العوائل الفلسطينية في القدس الشرقية تعيش تحت خط الفقر وتواجه مشاكل الاكتظاظ -حيث كانت نسبة الأفراد لكل أسرة ضعف تلك الموجودة في الأحياء اليهودية في القدس الغربية. يعاني ما يقرب من نصف السكان الفلسطينيين (44٪) من مشاكل في الوصول المنتظم والقانوني إلى أية خدمة أساسية مثل المياه. ينظر: (25 يناير 2021، صفحة3.)
GAPS, Mercy Corps, AIDA y WCLAC, Now and the Future Gender Equality, Peace and Security in a COVID-19 World – Palestine

[8] WCLAC, *Compounded Threats: How COVID-19, occupation and patriarchy have impacted Palestinian women in 2020* *شباط/فبراير 2021، صفحات 2 و 4.*

نقطة بارزة: أصبح الوباء تهديداً جديداً للنساء والفتيات الفلسطينيات، مما أدى إلى تفاقم أوجه عدم المساواة الهيكلية والهشاشة، وخلق مخاطر وتفاقم بعض المخاطر الموجودة مسبقاً.

كيف كانت جائحة الكوفيد في فلسطين؟ تم الكشف عن أولى حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد (كوفيد -19) مطلع آذار 2020 في بيت جالا بمنطقة بيت لحم، ومن هناك تضاعفت في مواقع أخرى بالضفة الغربية. وبعد إعلان حالة الطوارئ بمرسوم رئاسي أصدره محمود عباس في 5 آذار (مارس) الماضي، صدر أمر الحظر الأول الذي امتد حتى نهاية آيار (مايس). واشتدت العدوى ابتداءً منذ شهر آب (أغسطس)، مع زيادة كبيرة في الحالات في نهاية ذلك العام. في حالة القدس الشرقية، تعرّضَ السكان الفلسطينيون للسياسات التي حددتها السلطات الإسرائيلية، والتي اتهمت بممارسات تمييزية أيضاً في مجال الاستجابة لكوفيد 19 وتجاه السكان الفلسطينيين ككل. كما تم فرض قيود وحظر في غزة، ولكن مع صعوبات في تنفيذها بسبب الكثافة السكانية العالية في القطاع والضعف الاقتصادي. كما كشفت التحليلات والشهادات، أن الكوفيد في القطاع قد أدى إلى تكثيف القيود على التنقل التي فرضها الحصار الإسرائيلي لأسباب تتعلق بجنس الأفراد. "في غزة لم يتغيرالشيء الكثير، فقد ظل الاحتلال يحد دائماً من تحركاتنا، ولا يمكننا أبداً التفكير في السفر إلى الخارج ، وكان والدي يقيد تحركاتنا دائماً ويجبرنا على البقاء في المنزل. لقد كنا دائماً في الحجر الصحي، والآن يعرف الجميع كما هو الشعور بتلك الحالة"، هذا ما ذكره شاب من غزة في تقرير لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأشهر الأولى من الجائحة.[9]

يتطلب تحليل عواقب الوباء من منظور جنساني تحديد مجالات التأثير المختلفة ومعالجتها. أدناه، واستناداً إلى عمل مختلف المنظمات الدولية والهيئات الفلسطينية، تم توفير معلومات أساسية حول أربعة مجالات تبدو ذات صلة بارزة بشكل خاص: الحق بالرعاية الصحية، والهشاشة الاقتصادية، والعنف الجنساني الجندري، وتهميش المرأة والمنظور الجندري في فضاءات القرار والاستجابة للوباء.

الحق بالرعاية الصحة

يتطلب تحليل البعد الصحي اعتبارين إثنين على الأقل. بادئ ذي بدء، ضع في اعتبارك إن كوفيد 19 قد أضاف ضغطًا على الأنظمة الصحية الفلسطينية مع أضرار وقيود كبيرة قبل الوباء، خاصة في غزة. ثانياً، يجب تذكر مسؤوليات إسرائيل كقوة محتلة في توفير الرعاية الصحية لجميع السكان الفلسطينيين. أكد خبراء حقوق الإنسان التابعون للأمم المتحدة والعديد من الأصوات الأخرى الضغط على إسرائيل للامتثال لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة، والتي تشمل من بين أمور أخرى واجب القوة المحتلة، بالتنسيق مع السلطات المحلية، بضمان توفير الخدمات الطبية وتجهيز المستشفيات والمستلزمات الطبية واتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لمنع انتشار الأوبئة والأمراض المعدية

[9] UN Women, COVID-19: Gendered Impacts of the Pandemic in Palestine and Implications for Policy and Programming, UN Womenابريل 2020، ص 4

الأخرى.[10] مع ذلك، من الناحية العملية ومنذ بداية الجائحة، تم الإشارة إلى السلطات الإسرائيلية ليس فقط لفشلها في الوفاء بمسؤولياتها بموجب القانون الدولي في هذا المجال، ولكن أيضاً لعرقلة سياسات الاستجابة الفلسطينية واعتمادها سياسات أخرى تمييزية والتي أدت إلى تفاقم الوضع الإنساني، مما أعاق إعمال (الحق بالرعاية الصحية) للسكان الفلسطينيين.

نقطة بارزة: منذ بداية الجائحة، تم تمييز السلطات الإسرائيلية ليس فقط لفشلها في الوفاء بمسؤولياتها بموجب القانون الدولي في مجال الصحة، ولكن أيضاً لعرقلة سياسات الاستجابة الفلسطينية واعتمادها وسائل تمييزية.

وهكذا، على سبيل المثال، حذرت التحليلات من الوضع في القدس الشرقية بالتمييز في الحملات الإعلامية في بداية الوباء - في الأسابيع الأولى تم الترويج للتنبيهات من السلطات الإسرائيلية حول كوفيد 19 باللغة العبرية فقط وليس باللغة العربية - وفي إجراء اختبارات كوفيد 19، وتوفير الأدوية والعلاجات مقارنة بالقدس الغربية - في الأحياء الفلسطينية، وخاصة ما وراء الجدار الفاصل، لم يتم إنشاء غير مراكز متابعة وذلك بعد ضغوط من المنظمات غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان والمجتمع المدني وتم التدخل في حالة واحدة يُزعم أنها مرتبطة بالسلطة الفلسطينية.[11] ضمن سياق العزل والتباعد الاجتماعي كإجراءين رئيسيين للوقاية من الوباء، واصلت إسرائيل بل وشددت من سياستها في هدم منازل الفلسطينيين ـ وفقاً لبيانات الأمم المتحدة، اعتباراً من تشرين الثاني (نوفمبر) 2020 ، الجرد السنوي لعمليات هدم ومصادرة الممتلكات الفلسطينية (بعد 2016) الأعلى منذ عام 2009 (العام الذي تم منذ ذلك الحين توثيق هذه الممارسة بشكل منهجي)، وأدت هذه الأفعال إلى التهجير القسري لما يقرب من ألف شخص، معظمهم من القاصرين.[12] كما أثرت عمليات الهدم حتى على المباني التي كان من المقرر استخدامها كأماكن لرعاية مرضى كوفيد 19.[13] وتم الإفراج عن مئات الأسرى الإسرائيليين بسبب الوباء، لكن هذا الإجراء لم ينطبق على الأسرى الفلسطينيين. فيما يتعلق بالتلقيح، تم تصنيف إسرائيل مراراً وتكراراً كواحدة من الدول الطليعية، على الرغم من فشلها في الوفاء بالتزامها بتوفير الوصول المتكافئ إلى اللقاحات لجميع السكان الفلسطينيين. بدأت إسرائيل بتطعيم السكان الفلسطينيين الذين يعيشون في القدس الشرقية وقررت لاحقاً أن تضم لهم أيضاً أكثر من 130.000 فلسطيني - غالبيتهم العظمى من الرجال - من الضفة الغربية الذين يعملون في القدس أو في إسرائيل أو في المستوطنات.[14] على الرغم من استنكار هذه المعاملة التفاضلية للسكان

---

[10] الإشارات ذات الصلة التي تشير إلى التزام إسرائيل كقوة احتلال في مجال الصحة في المواد 55 و 56 و 59 و 60 من اتفاقية جنيف الرابعة. WCLAC (2021) Compounded threats, op.cit, pp.6.; UN Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "Israel/OPT: UN experts call on Israel to ensure equal access to COVID-19 vaccines for Palestinians", OHCHR, 14 de enero de 2021.

[11] وبحسب وسائل الإعلام والمقرر الخاص المعني بأوضاع حقوق الإنسان في فلسطين، داهمت قوات الأمن الإسرائيلية عيادة اختبار كوفيد 19 في حي سلوان الفلسطيني بحجة أن السلطة الفلسطينية كانت توجهها وتدعمها.
UN, Report on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967, A/75/532, 22 أكتوبر عام 2020.

[12] حتى تشرين الثاني / نوفمبر 2020، أثرت عمليات الهدم ومصادرة الممتلكات الفلسطينية على 848 مبنى ، مما أدى إلى تهجير 996 شخصاً، من بينهم 518 قاصراً.
UN OCHA, "Peak in demolitions and confiscations amidst increasing denial of the right to justice", 8 ديسمبر (كانون اول) 2020

[13] مصدر سابق ص6
WCLAC (2021), Compounded threats.

[14] وبحسب معلومات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغ عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات عام 2020 نحو 133 ألفاً، من بينهم ألف امرأة فقط.
UN Women, COVID-19: Gendered Impacts of the Pandemic in Palestine and Implications for Policy and Programming, أبريل 2020،ص 14.

الفلسطينيين باعتبارها غير مقبولة من وجهة نظر أخلاقية وقانونية من قبل خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وحتى في سياق وباء عالمي، أصرت إسرائيل على التنصل من مسؤولياتها في مجال الصحة في فلسطين المحتلة حسب اتفاقية أوسلو ، بحجة أن الإدارة الصحية منذ ذلك الحين في أيدي السلطات الفلسطينية.[15]

يضاف إلى ذلك عوامل التكييف المرتبطة بتطور الصراع نفسه. في حين كان هناك تنسيق محدود في البداية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في الأشهر الأولى من الوباء، تأثرت هذه الديناميكية بخطط حكومة نتنياهو لضم (رسمياً) ثلث الضفة الغربية، بما يتعارض مع القانون الدولي.[16] أثر التعليق المؤقت للتنسيق بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل (بين مايو ونوفمبر 2020) على دخول الإمدادات (بما في ذلك الطبية) ومنع الوصول إلى الأموال المتأتية من جباية الضرائب مما أضعف القدرات الفلسطينية على الاستجابة. بالإضافة إلى ذلك، في مايو 2021، تسبب هجوم عسكري إسرائيلي جديد على غزة في سقوط العديد من القتلى والجرحى، وتدمير المنازل، وأدى إلى تهجير قسري لأكثر من مائة ألف شخص في 11 يوماً فقط.[17] كما دمرت العمليات العسكرية الإسرائيلية البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المراكز الصحية، وتسببت في وفاة المسؤول المشرف على كوفيد 19 في غزة، في وقت حذرت فيه الأمم المتحدة من زيادة كبيرة في الإصابات في كل من غزة والضفة الغربية. وبالتوازي مع ذلك، استمرت الهجمات التي يشنها المستوطنون الإسرائيليون على السكان الفلسطينيين وممتلكاتهم في تزايد، حتى أثناء الوباء وفي سياق الإفلات من العقاب. حاولت الهجمات استغلال الخوف من عدوى الفيروس، بما في ذلك ممارسات مثل البصق على الأبواب والسيارات أو استخدام مواد مجهولة لتلويث مياه السكان الفلسطينيين.[18]

نقاط بارزة: في سياق العزل والتباعد الاجتماعي كإجراءين رئيسيين للوقاية من الوباء، واصلت إسرائيل، بل وعززت سياستها في هدم منازل الفلسطينيين

في هذا السياق، بالإضافة إلى الآثار العامة على السكان الفلسطينيين، فقد لوحظت تداعيات محددة على صحة المرأة في العديد من المجالات. لقد تحملت النساء الفلسطينيات عبئاً هائلاً في الاستجابة لتداعيات كوفيد 19 بسبب دورهن غير المتناسب في تقديم الرعاية في سياق الأدوار التي يفرضها النظام الأبوي في فلسطين، وأيضاً بسبب مشاركتهن الأكبر في قطاع الصحة. تشكل النساء غالبية العاملات في مجال الرعاية و 70٪ من العاملين الصحيين في الخطوط الأمامية في فلسطين - في عام 2020 كان هناك أكثر من 12.500 ممرضة وطبيبة في غزة والضفة الغربية، وفقاً لبيانات

---

15 OHCHR (2021), op.cit. y BBC, "Covid-19: Palestinians lag behind in vaccine efforts as infections rise", BBC News 22 مارس عام 2021.

16 للمزيد من المعلومات حول هذا الوضع ، راجع باميلا أوروتيا ، وأينوا رويث، وجوردي كالفو وكارلوس كاستيا: اللحظة الحاسمة؟ أهمية وقف تجارة الأسلحة مع إسرائيل، في , Escola de Cultura de Pau, Centre Delàs, IDHCيوليو 2020.

17 إن عملية "Guardian of the Walls" حسب المصطلح الإسرائيلي، فقد تسببت في مقتل 260 شخصاً نصفهم من المدنيين (41 امرأة فلسطينية و 153 رجلاً فلسطينياً و 66 قاصراً فلسطينياً)، وجرح 2200 شخصاً آخر (من بينهم 685 قاصراً و 480 امرأة)؛ دمرت أو أثرت على 17000 منزل وأجبرت على تهجير 113.000.
OHCHR, Situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967, A/76/433, 22 de octubre de 2021; ESCWA, Gendered needs during the May 2021 conflict in the Gaza Strip, Reliefweb, 11 de marzo de 2022.
للمزيد من المعلومات، ينظر أيضاً Escola de Cultura de Pau
تحذير 2022! تقرير عن النزاعات وحقوق الإنسان وبناء السلام، برشلونة: إيكاريا ، 2022.

18 WCLAC (2021), Compounded threats, op.cit., pp.34.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة - وبالتالي فقد تعرضن بشكل خاص لأعراض الفيروس.[19] وقد كان هذا التعرض مشروطاً أيضًا بالتقسيم التقليدي للمهام في المجال المنزلي، والذي حوّل المرأة الفلسطينية إلى راعية أساسية للأطفال وكبار السن والمرضى، والتنظيف والتدابير الصحية في منازلهن.[20] بالإضافة إلى الإرهاق الجسدي المرتبط بعبء العمل الإضافي، تأثرت المرأة الفلسطينية بمستويات متزايدة من التوتر والضغط العاطفي في سياق أزمة كوفيد 19.

منذ ما قبل الوباء، كانت سياسات إسرائيل مرتبطة أيضاً بحق المرأة الفلسطينية في الصحة. أدت العوائق والقيود المفروضة على الحركة، والتي تفاقمت بسبب فيروس كوفيد -19 ، إلى تفاقم هذا الوضع، لا سيما النساء اللائي يحتجن إلى علاج خاص وأساسي للبقاء على قيد الحياة، بما في ذلك مرضى السرطان. كما أدى الوباء إلى زيادة نقاط الضعف لدى النساء الفلسطينيات المقيمات في القدس دون الوثائق المطلوبة من قبل إسرائيل، وبالتالي، دون الحق في الحصول على الرعاية الصحية في هذه المنطقة. كما هو الحال في أوضاع اخرى، فإن تركيز الجهود والموارد في الاستجابة للوباء يعني أيضاً إبعاد المجالات الصحية الأخرى إلى خطوط خلفية، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجاب، بما في ذلك صحة الأم والوليد،[21] الأمر الذي أوجد تحديات وصعوبات خاصة للنساء والفتيات في مناطق الوصول النائية أو المعقدة مثل غزة أو المنطقة (C) من الضفة الغربية أو منطقة H2 في الخليل.[22]

الهشاشة الاقتصادية

في جميع أنحاء العالم، أتاحت التحليلات ذات المنظور الجنساني للتداعيات الاقتصادية للوباء ملاحظة العواقب غير المتناسبة على النساء. في عام 2021، حذرت مديرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أنه بعد مرور عام على ظهور جائحة كوفيد 19، أُجبرت أكثر من 47 مليون امرأة على العيش في أوضاع فقر خطيرة للغاية، وأُجبرن على العيش بأقل من دولارين في اليوم الواحد.[23] في فلسطين، فاقم فيروس كورونا من حدة الوضع الاقتصادي العام الهش فعلياً، وسارع بعدم المساواة بين الرجال والنساء، من خلال توسيع الفجوات بين الجنسين في القوى العاملة وزيادة عبء العمل غير مدفوع الأجر للنساء. وتجدر الإشارة إلى أن نقطة البداية كانت معقدة بالفعل. كما تم تحليله في تقرير سابق في هذه السلسلة من المنشورات،[24] فإن الفرص المتاحة للمرأة الفلسطينية في المجالين الاقتصادي والعملي مقيدة بمتغيرات تتعلق بآثار سياسات الاحتلال الإسرائيلي وأيضاً بالمفاهيم

---

19 UN Women, COVID-19 risks creating and exacerbating women's vulnerabilities and gender inequalities in Palestine, warns UN Women, Press release, UN Women – Palestine, 6 مايس/آيار 2020.

20 UN Women (2020), COVID-19: Gendered impacts, سبق ذكره، ص 16-17

21 حددت دراسة أجرتها منظمة أوكسفام (OXFAM) نُشرت في عام 2021 زيادة بنسبة 8٪ إلى 39٪ في معدلات وفيات الأمهات في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل نتيجة لانخفاض رعاية فترة ما قبل الولادة بسبب جائحة كوفيد 19. ينظر:
OXFAM International, 5 ways women and girls have been the hardest hit by Covid-19, 2021 .

22 WCLAC (2021) Compounded threats سبق ذكره، صفحة 13.

23 UN News, "COVID-19 has exposed endemic gender inequality, Guterres tells UN Women's commission", UN News, 15 مارس/آذار 2021.

24 ينظر باميلا أوروتيا: الاحتلال والصراع والنظام الأبوي البطريركي: الآثار على النساء الفلسطينيات في Escola de Cultura de Pau - Hèlia Dones ، سبتمبر/أيلول 2019.

التقليدية للدور الذي يجب أن تلعبه المرأة في المجتمع الفلسطيني، فيما يتعلق بتقسيم العمل ومهام رعاية الأسرة والمنزل. منذ فترة ما قبل الوباء، كانت نسبة مشاركة النساء الفلسطينيات في سوق العمل من بين أدنى المعدلات في العالم، وواجهت العديد من النساء اللاتي حصلن على وظائف مدفوعة الأجر أوضاعاً محفوفة بالمخاطر بسبب عدم وجود عقود أو الحصول على أجور منخفضة للغاية.[25] يعرض تأثير كوفيد 19 للخطر كل الجهود المبذولة لإحداث التغيير في هذا المجال.

نقطة بارزة: في فلسطين، أدى فيروس كورونا إلى زيادة حدة الوضع الاقتصادى العام الهش فعلياً وفاقم من عدم المساواة بين الرجال والنساء ، مما أدى إلى توسيع الفجوات بين الجنسين في القوى العاملة وزيادة عبء العمل غير مدفوع الأجر للنساء.

وقد أدى الوباء إلى زيادة عبء العمل على النساء العاملات في قطاع الصحة وكذلك في مجال التعليم. في الوقت نفسه، وفي سياق يتسم بالقيود المفروضة على الحركة والتنقل، وبسبب التوزيع التقليدي للمهام المتعلقة برعاية المنزل والأسرة، تولت المرأة الفلسطينية بشكل غير متناسب مهام رعاية المسنين والقاصرين والمرضى، وكذلك أنشطة التعليم عن بعد بسبب إغلاق المدارس ومهام النظافة التي تم تكثيفها كإجراء لمنع انتشار المرض. أُجبر العديد منهن على محاولة التوفيق بين هذا العبء الإضافي للعمل غير المدفوع الأجر والتزامات وظائفهن المدفوعة الأجر. بموازاة ذلك، تأثرت النساء الفلسطينيات بشكل مباشر بتدمير الوظائف بسبب جائحة كورونا في مختلف المجالات، بما في ذلك الخدمات والتجارة. [26] بعد انتشار الوباء، في النصف الأول من عام 2020، انخفضت مشاركة المرأة الفلسطينية في القوى العاملة إلى 15٪، وعلى الرغم من أن البيانات الأخيرة تشير إلى بعض التحسن (17٪ في عام 2021)، فإن الفجوة تظل عميقة إذا ما انتبهنا لمشاركة الذكور في سوق العمل والتي تفوق (69٪).[27] في سيناريو الانتقال إلى مرحلة "ما بعد الجائحة"، تبلغ بيانات البطالة للنساء الفلسطينيات تقريباً ضعف تلك الخاصة بالرجال ولا تزال مرتفعة بشكل خاص بين الشابات الحاصلات على مستويات تعليمية أعلى.[28] كما تأثرت النساء اللاتي يمتلكن أو يشغلن مناصب قيادية في مجال الأعمال بالوباء أكثر من الرجال. أبرزت بعض التقارير أن ما يقرب من ثلث الشركات التي تديرها نساء فلسطينيات اضطرت للإغلاق بسبب الجائحة، وأنه في المرحلة الأولى من الوباء، اضطرت الغالبية العظمى من صاحبات الأعمال الصغيرة من النساء إلى إعادة توجيه موارد الاقتصاد إلى الأسرة (89٪) مقارنة بنسبة أقل بكثير في حالة الرجال (50٪).[29] يجب

---

[25] وفقًا لبيانات الأمم المتحدة، في عام 2018، كان متوسط معدل مشاركة النساء في القوى العاملة العالمية 48.5٪، أي أقل بمقدار 26.5 نقطة من متوسط الرجال. في حالة فلسطين، كانت مشاركة المرأة أقل بكثير، 18٪ فقط. بالإضافة إلى ذلك، 35٪ يتقاضين أجراً أقل من المتوسط الفلسطيني و 25٪ يعملن في القطاع الخاص دون أي نوع من العقود. ينظر:
Facts and Figures: Economic Empowerment, julio de 2018; Randa Siniora, "A gendered perspective on measures to fight the pandemic and recommendations for a gender-sensitive approach" en Saeb Erakat y Mitri Raheb, The Double Lockdown: Palestine Under Occupation and COVID-19, 2021, pp.116.

[26] UN Women, A feminist economic analysis on the impact of COVID-19 in the Palestinian economy, UN Women – Palestine, 2021.

[27] PCBS, Gender equality today for a sustainable tomorrow, 8 de marzo de 2022, pp.1 .

[28] وبحسب أحدث البيانات الرسمية، فقد بلغ معدل البطالة بين النساء المشاركات في سوق العمل في عام 2021 43٪ مقابل 22٪ بين الرجال الفلسطينيين. بلغت نسبة البطالة بين الشباب (19-29 سنة) الحاصلين على تعليم عال 53٪، 66٪ بين النساء و39٪ بين الرجال. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2022)، مرجع سابق، ص 2.

[29] CITAR + CARE, Rapid Gender Assessment: Early Gender Impacts of the COVID-19 Pandemic, CARE Palestine West Bank/ Gaza, abril de 2020.

أن نتذكر أيضاً أن العديد من النساء الفلسطينيات يعملن في الاقتصاد غير الرسمي، وبالتالي، فإنهن في وضع أكثر عرضة لفقدان الوظائف والدخل الاقتصادي.

وقد أثر هذا الخطر المتفاقم، وما يترتب عليه من زيادة التبعية الاقتصادية، على إمكانيات العديد من النساء في ترك المواقف التي تنطوي على الاستغلال. وقد وثقت المنظمات النسائية الفلسطينية، في الواقع، أن المشاكل الاقتصادية في المنزل كانت في الإطار الخلفي لمعظم حالات العنف القائم على التفرقة الجنسية في الأسرة خلال فترات الحظر بسبب الجائحة.[30]

العنف الجنسي

في حالة فلسطين، كما هو الحال في بقية العالم، فاقم وباء كوفيد 19 من مخاطر العنف الذي تتعرض له النساء وأعاد الكشف عن الصعوبات التي يواجهنها في العثور على أماكن آمنة عندما يأخذ بالاعتبار، من منظور جنساني ونسوي، الترابط بين انعدام الأمن وعدم المساواة والعنف في المجالين العام والخاص. أدى الوباء وآثاره والسياسات المعتمدة لاحتواء انتشار الفيروس إلى تنشيط سلسلة من الديناميكيات التي حدثت في سياقها زيادة في العنف القائم على أساس جنساني. كان الحظر والقيود على الحركة والتعايش القسري لفترات طويلة من الزمن، غالباً في أماكن صغيرة، مصحوباً بزيادة في العنف ضد المرأة في المنزل. وقد تأثر هذا العنف أيضاً بحالات انعدام الأمن الاقتصادي وتوقعات بمزيد من التدهور في الظروف المعيشية. أدى الانخفاض الكبير في التواصل الاجتماعي مع شبكات دعم الأسرة والصداقة والصعوبات في مغادرة المنزل أو البحث عن ملجأ في حالات العنف المتصاعد ضد المرأة إلى تأثر واقع الكثيرات غير القادرات على إبعاد أنفسهن عن المعتدين عليهن، وصعوبات أكبر في الإبلاغ عن سوء المعاملة من خلال الخط الهاتفي أو عبر شبكة الإنترنت. في فلسطين، حذرت بعض الأصوات مبكراً من كيفية تشجيع بعض المفاهيم التقليدية والأعراف الأبوية حول مركزية دور المرأة في المنزل في سياق القيود المفروضة على التنقل والحركة بسبب فيروس كورونا 19، وكيف أنها تساهم بتعزيز الصورة النمطية بأن النساء يجب أن يبقين في منازلهن كإجراء وقائي من أجل سلامتهن[31].

في هذا السياق، ومنذ بداية الوباء، حذرت المنظمات النسائية الفلسطينية من زيادة العنف القائم على التفرقة الجنسانية، وقدمت بيانات للتحقق من هذا الاتجاه. لقد حذرت جهات مثل جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية (PWWSD) أو سوا SAWA بالفعل في الأشهر الأولى من الأزمة من زيادة الاستفسارات الهاتفية المتعلقة بسوء المعاملة ومختلف مظاهر العنف ضد المرأة في المجال المنزلي.[32] على الرغم من تضاعف خطوط المساعدة الهاتفية في سياق الوباء، إلا أن الحواجز التكنولوجية في كثير من الحالات -خاصة في غزة - جعلت من الصعب الوصول إلى المساعدة

---

30 Randa Siniora (2020), سبق ذكره، ص 116.

31 UN Women (2020), Covid-19: Gendered impacts، مرجع سابق، ص 17.

32 في منتصف أبريل/ نيسان 2020، أبلغت سوا SAWA عن زيادة بنسبة 57٪ في المكالمات المتعلقة بالعنف مقارنة بالفترة التي سبقت حالة الطوارئ الوبائية. وجدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضاً أن 53٪ من المؤسسات التي تقدم خدمات للنساء قد لاحظت زيادة في العنف القائم على النوع الجنساني في المجال المنزلي. ينظر:
UN Women, Impact of COVID-19 Crisis on the Access of Women Victims and Survivors of Violence to Justice and Security Services in Palestine, UN Women, 14 de mayo de 2020.

الخارجية. من خلال تحليل البيانات من عام 2020 بأكمله، حدد مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي اتجاهاً مقلقاً يتمثل في زيادة عدد الحالات وشدة العنف المبلغ عنه والتهديدات الجسدية والنفسية والقتل ضد النساء الفلسطينيات. في الواقع، زادت حالات العنف الجنسي النسوي بشكل كبير في سياق كوفيد 19 وخاصة في فترات الحظر. من بين 149 جريمة قتل للنساء تم تحديدها بين عامي 2015 و2020، حدثت أعلى نسبة في العام الماضي، والتي تركزت في 25٪ من جميع الحالات في الفترة[33].

نقطة بارزة: منذ بداية الوباء، حذرت المنظمات النسائية الفلسطينية من زيادة العنف القائم على النوع الجنساني وقدمت بيانات للتحقق من هذا الاتجاه.

تجدر الإشارة إلى أن هذا هو السيناريو الذي يمكن استخلاصه بناءً على البيانات المتاحة، ولكن الأرقام الحقيقية ربما تكون أعلى، مع الأخذ بالاعتبار الوصمة الاجتماعية التي تحد من التقارير عن أعمال العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل عام والصعوبات في المتابعة لظاهرة نسوية، على وجه الخصوص. فيما يتعلق بالأخيرة هذه، تؤكد المنظمات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية أن العديد من هذه الحالات يتم تسجيلها على أنها حالات انتحار أو وفيات لأسباب غير معروفة ويتم إغلاقها دون تشريح الجثث أو إجراء تحقيقات كافية. ومن الدلائل على أي حال أن معدلات الانتحار أو محاولات الانتحار أعلى بين النساء الفلسطينيات مقارنة بالرجال الفلسطينيين - 71٪ من النساء البالغات مقابل 29٪ من الرجال البالغين و 95٪ للفتيات في حالة القاصرات، وفقاً لدراسة أجريت عام 2018.[34] وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن العديد من جرائم قتل النساء والفتيات الفلسطينيات هي جزء مما يُعرف باسم "جرائم الشرف". أي الجرائم التي تسعى إلى معاقبة المرأة لانحرافها عن السلوك المتوقع وفقاً للأعراف الأبوية البطريركية التقليدية والاجتماعية والدينية التي تنطوي على السيطرة على حياتها الجنسية. وفقاً لدراسة أجريت على 76 حالة قتل للإناث في فلسطين بين عامي 2016 و 2018، كانت غالبيتها من النساء الشابات أو الفتيات - 37٪ تتراوح أعمارهن بين 18 و 29 عاماً و 18٪ من القاصرات - وكان الجناة الرئيسيون في "جرائم الشرف" من أشقاء (27٪) ، أزواج (23٪) أو آباء (23٪) ، أبناء (14٪) ، أعمام أو زوجات أب (4٪).

تشير هذه البيانات وغيرها إلى أن العنف القائم ضد المرأة كان مشكلة كبيرة حتى قبل كوفيد 19، وهو جزء من سياق التسامح الاجتماعي لمستويات عالية من العنف ضد النساء الفلسطينيات. تواجه نسبة مهمة من النساء حالات عنف من قبل أزواجهن - وفقاً لدراسة أجراها مركز الإحصاء الفلسطيني الرسمي في عام 2019، إذ اعترفت ست نساء فلسطينيات من أصل 10 بتعرضهن لنوع من العنف (جسدي أو نفسي أو اقتصادي أو جنسي) من قبل أزواجهن، في الأشهر الاثني عشر

---

[33] WCLAC y Al-Muntada, Femicide in the Palestinian Society, Report submitted to the Special Rapporteur on Violence against Women, its Causes and Consequences, abril de 2021, pp.3.

[34] دراسة مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي المذكور في WCLAC والمنتدى (2021) ، مرجع سابق ، ص 5-6.

الماضية -[35] ويبدو أن هناك اعتقاد شائع بأن المرأة يجب أن تقبل مستويات معينة من العنف من أجل الحفاظ على تماسك العائلة.[36]

استبعاد المرأة والمنظور الجنساني في الاستجابة للوباء

كشف تحليل آثار كوفيد 19 من منظور جنساني جندري، مرة أخرى، عن استبعاد النساء من أماكن صنع القرار وتهميش المنظور الجنساني، في هذه الحالة في آليات الاستجابة للوباء. انتقدت المنظمات الحقوقية والنسائية بشكل علني السلطات الفلسطينية في هذا الصدد، وأشارت إلى المسافة بين الخطابات والروايات الرسمية حول الالتزام بالمساواة والعدالة للمرأة من جهة، والواقع العملي من جهة أخرى. كما سلطت المؤسسات الضوء على التناقضات بين السلطات الفلسطينية والالتزامات التي تم التعهد بها على المستوى الدولي فيما يتعلق بعدم التمييز، وشجبت آثار بعض السياسات المنفذة التي أدت، في الممارسة العملية، إلى تفاقم عدم المساواة والقوالب النمطية الجنسانية التقليدية للمنظومة البطريركية المهيمنة.

على الرغم من أن النساء الفلسطينيات يشكلن غالبية العمال الصحيين، إلا أن الرجال يشغلون مناصب السلطة في هذا المجال ولم يتغير الوضع مع الوباء. علاوة على ذلك، كانت المرأة الفلسطينية ممثلة تمثيلاً ناقصاً في مساحات التخطيط الاستراتيجي وكذلك في لجان الطوارئ المحلية. فيما يتعلق بهذه اللجان، التي روجت لها وزارة الحكم المحلي، تجدر الإشارة إلى أنها كانت موضع تساؤلات مختلفة، من بين أمور أخرى بسبب عدم وجود معايير ومبادئ توجيهية بشأن تمثيل المرأة في هذه الفضاءات. أكدت المبادرة الفلسطينية غير الحكومية لتعزيز الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح Miftah) انعدام الاعتبارات الجنسانية في تشكيل هذه اللجان ، وأن وجود المرأة كان محدوداً للغاية ومقتصراً على عدد من المدن، وأنه في هذه الحالات تركزت أنشطتهم بشكل أساسي على الحملات الإعلامية وتوزيع صناديق التنظيف وتحديد احتياجات الأسر الأكثر فقراً.[37] وعلى المنوال نفسه، خلصت دراسة أخرى تستند إلى إستشارات مع أكثر من عشرين منظمة نسائية فلسطينية إلى أن احتياجات النساء والفتيات الفلسطينيات لم تكن ضمن أولويات خطة الاستجابة التي وضعتها السلطة الفلسطينية وأن مؤسسات القطاع لم تشارك لا في تعريف الخطة ولا في تنفيذها. كانت المنظمات نفسها هي التي حركت وحشدت جهود الضغط على السلطات للاستجابة للمطالبة بحضور أكبر في مجالات صنع القرار وبالتالي أن يكون لها دور في متطلبات الاستجابة للوباء.[38]

---

35 بحسب الدراسة، أقرت 57.2٪ من النساء اللاتي شملهن الاستطلاع بتعرضهن للعنف النفسي، و 20.5٪ لعنف اقتصادي و 18.5٪ لعنف جسدي -12.9٪ في الضفة الغربية و 27.5٪ في غزة - و 9.4٪ لعنف جنسي. ينظر:
PCBS, Percentage of Currently Married or Ever Married Women (15-64 years) in Palestine who were Exposed (at least once) to One Type of Violence by their Husbands during the Past 12 Months by Background Characteristics and Type Of Violence, 2019.

36 وجدت دراسة IMAGES حول الذكورية والمساواة بين الجنسين أن 63٪ من الرجال الفلسطينيين و 50٪ من النساء الفلسطينيات يعتقدون أن على المرأة أن تتسامح مع العنف من أجل الحفاظ على تماسك الأسرة. يعتقد أكثر من ثلث الرجال (34٪) أن النساء في بعض الأحيان يستحقن الضرب، وهي الفكرة التي وافق عليها 26٪ من النساء اللواتي تمت استشارتهن. ينظر:
Eileen Kuttab y Brian Heilman, Understanding Masculinities. International Men and Gender Equality Survey – Middle East and North Africa (IMAGES MENA)- Palestine, UN Women, Institute of Women's Studies Birzeit University y PROMUNDO, 2017.

37 حسب دراسة مفتاح Miftah ، شاركت حوالي 120 امرأة فقط في لجان الطوارئ هذه في جنين وطولكرم ونابلس ورام الله والبيرة وبيت لحم والخليل و يطّا وغزة. ينظر:
Lubna al-Ashqar y Mohamad Shua'ibi, The Political and Economic Reality of Palestinian Women after the Declaration of the State of Emergency, MIFTAH, 2020, pp.12-13.

38 ينظر:
GAPS, Mercy Corps, AIDA y WCLAC, Now and the Future Gender Equality, Peace and Security in a COVID-19 World – Palestine, 25 de enero de 2021, pp.3.

نقطة بارزة: حركت المنظمات النسائية الفلسطينية وحشدت جهود الضغط على السلطات للاستجابة للمطالبة بحضور أكبر في مجالات صنع القرار وبالتالي أن يكون لها دور في متطلبات الاستجابة للوباء.

بخط متوازي، حذرت هذه الهيئات من العواقب الجنسانية لبعض الإجراءات المتخذة للتعامل مع الفيروس، وفضح المشاكل الناجمة عن الحظر، من الآليات الموضوعة لتقييد التنقل - في بيت لحم ، على سبيل المثال ، تم تركيب كتل إسمنتية. دون النظر إلى احتياجات النقل العاجلة للنساء الحوامل أو الأشخاص المصابين بأمراض خطيرة -. وتقنين احتياجات النساء وأيضاً القيود لبعض التدابير المستمدة من الظروف الاجتماعية بين الجنسين السائدة - حذرت المنظمات غير الحكومية المختلفة، على سبيل المثال، من أن معظم العاملين في مراكز الحجر الصحي كانوا من الرجال، مما يجعل من الصعب على النساء التعبير عن جميع احتياجاتهن والنظر بتلبية جميع احتياجاتهن في هذه الأماكن. وايضاً انتقدت هيكلية وتكوين صندوق Wakfet IZZ الذي تم إنشاؤه في سياق كوفيد 19 لدعم العائلات الأكثر فقراً - كانت هناك امرأة واحدة فقط من بين 30 عضواً في مجلسها التنفيذي - ولم يتم توزيع المساعدة المالية مع الأخذ بالاعتبار المعايير الجنسانية. تتمثل إحدى الشكاوى في أن توزيع المساعدات لم يأخذ في الحسبان بشكل كاف حالات الضعف الخاصة، مثل وضع النساء الفلسطينيات ربات الأسر. وفي هذا السياق، شدد ممثلو المجتمع المدني الفلسطيني على أن اعتماد تدابير للسيطرة على الوباء دون مراعاة الاحتياجات الخاصة للمرأة من منظور جنساني يزيد من مخاطر العنف. طالبت المنظمات النسائية الفلسطينية غير الحكومية علناً بأن تأخذ المبادرات التي تروج لها السلطات بعين الاعتبار وضع المرأة، على سبيل المثال، في مجال الاقتصاد وفي الوصول إلى مراكز العدالة. وفيما يتعلق بالأخيرة هذه، على سبيل المثال، تم تسليط الضوء على عواقب إغلاق المحاكم بسبب الوباء في الإجراءات القضائية فيما يتعلق بقضايا العنف الجنساني أو الطلاق أو حضانة الأطفال.

وبالمثل، طالبت الأصوات النسوية الفلسطينية أنه لا ينبغي اعتبار النساء فقط ضحايا أو ضمن المتلقين السلبيين للخدمات، ولكن كعناصر فاعلة لتحديد الرد على التهديد الجديد. ويتماشى ذلك أيضاً مع الالتزامات الدولية التي تعهدت بها فلسطين في إطار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) وقرار الأمم المتحدة رقم 1325، والذي يتطلب مشاركة جوهرية للمرأة في مجال السلم والأمن. استغلت بعض المنظمات الفلسطينية الذكرى العشرين للقرار، في أكتوبر 2020، للمطالبة بالتنفيذ الفعال لأجندة المرأة والسلام والأمن (WPS) في سياق كوفيد 19، وحذرت من مخاطر التراجع في التقدم التي حققها النشاط النسوي، بسبب الميل إلى تعزيز الأدوار التقليدية للجنسانية الجندرية في أزمنة الأزمة.

المطالب النسوية: الأولويات والتحديات

هذا السيناريو الجديد الذي تم إنشاؤه بعد جائحة كوفيد 19، جعل المطالب النسوية في فلسطين أكثر إلحاحاً وأولوية. يجب الإشارة في هذه النقطة، إلى أنه لا يمكن الحديث عن أجندة نسوية فلسطينية واحدة (ولا في سياقات ومواضع عرض أخرى). في الحالة الفلسطينية، من المهم مراعاة بعض المتغيرات والشروط. كما تم تطويره في التقارير السابقة في هذه السلسلة من المنشورات،[39] فإن تنوع الحقائق التي تواجهها النساء والفتيات الفلسطينيات نتيجة للسياسات القمعية والعنصرية والفصل العنصري التي تفرضها إسرائيل، يحدد مجموعة واسعة من الاحتياجات والأولويات، التي يشكلها سياق الاحتلال والبنية الأبوية للمجتمع الفلسطيني. التشرذم الجغرافي وإجراءات السيطرة والفصل التي تفرضها إسرائيل قد وضعت أيضاً عقبات أمام تفاعل وتعبير الحركة النسوية في فلسطين وتحديد أجندة مشتركة. يضاف إلى ذلك تداعيات عملية "التنظيم غير الحكومي" للمنظمات النسائية الفلسطينية بعد تطبيق اتفاقيات أوسلو. وهي ظاهرة أدت كما حذر المحللون، إلى عدم تسييس بعض المجموعات، بأجندات أقل محلية وأقل صراحةً سياسية، حيث يضطرون إلى تركيز أنشطتهم على الأطر التي حددها المانحون وعلى تدخلات البقاء للتخفيف من احتياجات النساء الفلسطينيات الأكثر إلحاحاً المتسببة من قبل الاحتلال الإسرائيلي وسياسات الفصل العنصري.[40] بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن استخدام مصطلح "النسوية" في فلسطين كان موضوع نقاش، مع تزايد التحليلات والمناقشات بين الأكاديميين والناشطين الفلسطينيين، خاصة في السنوات الأخيرة، حول مجال المفهوم نفسه، معناه وتطبيقه في السياق الفلسطيني[41].

نقطة بارزة: السيناريو الجديد الذي تم إنشاؤه بعد جائحة كوفيد 19 جعل المطالب النسوية في فلسطين أكثر إلحاحاً وأولوية.

إدراكاً منها لصعوبات فهم كل تعقيداتها، تشير المحللة الفلسطينية فداء الزعانين إلى وجود "مشهد" نسوي فلسطيني متنوع - أكثر من كونه حركة - حيث تتعايش مجموعة واسعة من الخطابات والأجندات التي تتزامن في تحديد بعض عناصر المعضلات الرئيسية، ولكنها تختلف في جوانب التحليل وفي استراتيجيات معالجتها. وهكذا، وفقاً لزعانين، من بين قطاعات أخرى - لإيضاح البعض دون نظرة شمولية - يتم التعرف على المزيد من المرويات النسوية المحافظة، مع ادعاءات محدودة أكثر والتي يكون فيها الدِين كنقطة مرجعية، وبالتوازي مع الخطابات الأخرى للعلمانية ذات النطاق الأوسع، والتي يتم الرجوع إليها في بعض المجالات من خلال الأطر الدولية التي تسعى إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. ضمن هذه المرويات العلمانية، تتعايش العديد من المنظمات والنشطاء مع مقاربات متنوعة، بعضها مع وجهات نظر إصلاحية والبعض الآخر ملتزم بتغييرات أكثر جذرية، بعضها مع مواقف ليبرالية، والبعض الآخر على اليسار والبعض مع موقف مخالف صراحة للإسلام السياسي. في هذا المشهد النسوي الفلسطيني - تشير الزعانين - هناك أيضاً

---

39 ينظر: تقارير الاحتلال والصراع والنظام الأبوي: الآثار على النساء الفلسطينيات. والنساء، السلام والأمن: التطبيق والتحديات والقيود في فلسطين ، Escola de Cultura de Pau - Associació Helia، 2019.

40 ينظر:

Vanessa Farr, "UNSCR 1325 and Women's Peace Activism in the Occupied Palestinian Territory", International Feminist Journal of Politics, 13:4, pp. 540-556.

41 لمعلومات أكثر ينظر مثلاً:

Fidaa Al Zaanin, Feminist Protests in Palestine: Mapping the fight for women's liberation in Gaza and the West Bank, Rosa Luxemburg Stiftung, 8 de marzo de 2021; Loubna Qutami, "Why Feminism? Why Now? Reflections on the 'Palestine is a Feminist Issue' Pledge, Spectre Journal, 3 de mayo de 2021.

اختلافات بين الأجيال. بشكل عام، وبدون الرغبة في التقييد، من الممكن تحديد قطاع أقدم مرتبط بشكل أكبر بالأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية ONG، مع مهمة أكثر اعتماداً ومشروطة بهذه العلاقات. ومن بينهن ناشطات لهن تاريخ طويل والتزام قوي في الدفاع عن حقوق النساء الفلسطينيات، اللواتي شيدنَ إرثاً مهماً للفتيات الصغار. من ناحية أخرى، هناك أيضاً دوائر نسوية شابة أو ناشئة، ذات تنظيم أكثر مرونة، حيث هناك نشاط متزايد ومناقشات عبر الإنترنت، وهي لغة تتضمن دون تردد مصطلح النسوية، وهي أجندة تتجاوز الموائع غير المتجانسة وتشمل موضوعات مثل الميول الجنسية والهويات الجنسية، وإلقاء نظرة نقدية بشكل خاص على ما يعتبرونه تغييرات محدودة أو سطحية يمكن أن تستغلها السلطة الفلسطينية لتحسين صورتها. وهي السلطات الفلسطينية التي يشيرون إليها على أنها جزء أساسي من النظام الأبوي البطريركي المسؤول عن إعادة إنتاج التمييز والعنف ضد النساء والفئات المهمشة الأخرى.[42] وتجدر الإشارة إلى أن رسم المشهد النسوي الفلسطيني يتطلب أيضاً مراعاة نشاط النساء الفلسطينيات من الشتات اللواتي - على سبيل المثال - روجن مؤخراً لمبادرة للاعتراف بفلسطين كقضية نسوية.[43]

من خلال الوعي بهذا التعقيد والتنوع، يمكن الإشارة إلى بعض القضايا ذات الأهمية الخاصة في الأجندة النسوية الفلسطينية الحالية المرتبطة بـ (1) مكافحة العنف ضد المرأة، وعدم التمييز، وحقوق المرأة؛ و(2) طلب ومتطلبات ضمانات المشاركة السياسية والنشاط والحضور الموضوعي في أماكن صنع القرار؛ و(3) شجب الاحتلال الإسرائيلي وسياسات الفصل العنصري مع الاعتراف بالترابط بين مطالب التحرر الفلسطيني ومطالب الجندر والنسوية. يجب فهم هذه الأبعاد على أنها أجزاء من كل وليس ككتل متمترسة، لأنها مترابطة وتتقاطع وتعزز بعضها البعض، في إطار صراعات مترابطة. يتم تناول هذه القضايا الثلاث أدناه، دون أن يشير ترتيب العرض إلى مستوى من التسلسل الهرمي للأهمية في الأجندة النسوية الفلسطينية.

محاربة العنف النسوي وعدم التمييز وحقوق المرأة

تعمل العديد من المنظمات النسائية الفلسطينية وحقوق الإنسان والناشطين بلا كلل للدفاع عن حقوق المرأة وتعزيزها في مجالات مثل الوصول إلى الصحة والتعليم والأمن الاقتصادي والعدالة، من بين أمور أخرى. وبالتوازي مع ذلك، في مكافحة التمييز ومختلف مظاهر العنف ضد المرأة. في هذا السياق، تعديل اللوائح الحالية واعتماد هيئات قانونية جديدة تسمح بوضع حد لسلسلة من الأحكام الأبوية التمييزية التي لها تداعيات خطيرة على حياة المرأة الفلسطينية، وإنشاء إطار ملائم للتعامل مع مسألة العنف ضد النساء. أحد المطالب الرئيسية في هذا المجال هو موائمة القوانين الفلسطينية مع مبادئ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداوCEDAW)[44]، التي انضمت إليها فلسطين في 10 أبريل 2014. المطالب المتعلقة بـ Basic Law (أو القانون الأساسي ، الذي يعمل كدستور مؤقت لفلسطين) ، ومشروع قانون العقوبات ، وهو المعيار قيد الإنشاء الذي يهدف

---

42 فداء الزعانين (Fidaa Al Zaanin 2021)، مرجع سابق.

43 ينظر:
.Palestinian Feminist Collective, Pledge that Palestine is a Feminist Issue, 2021

44 ينظر:
UN Office of the High Commissioner on Human Rights, Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against .Women, (Nueva York, 18 de diciembre de 1979)

إلى تنظيم شؤون الأسرة (مشروع قانون حماية الأسرة أوFamily Protection Bill) وقوانين الأحوال الشخصية. ويرجع ذلك إلى أن النساء والفتيات الفلسطينيات حتى الآن يخضعن لمجموعة متنوعة من الأنظمة التي تديم الممارسات التقليدية والتمييزية، في إطار نظام قانوني مجزأ، مع بعض البنود التي يرجع تاريخها إلى عهد الإمبراطورية العثمانية. وهكذا على سبيل المثال، في قطاع غزة ما يزال ساري المفعول قانون حقوق الأسرة المصري لعام 1954، وفي الضفة الغربية يطبق قانون الأحوال الشخصية الأردني لعام 1976. هذه القوانين تعمل على تنظيم الشؤون المتعلقة بالحياة الخاصة والعائلية التي تسمح باستمرار التمييز والتجاوز على حقوق المرأة الفلسطينية في مجالات مثل الزواج والطلاق وحضانة الأطفال والميراث وغيرها[45].

في وقته، تم الترحيب بالتزام فلسطين غير المتحفظ باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأةCEDAW - وهي الدولة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تفعل ذلك – وتم التهليل له باعتباره خطوة واعدة نحو المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، واستجابة لمطالبة استمرت لعقود من قبل المنظمات النسوية الفلسطينية. ولكن بمرور الوقت، تضاءلت قوة هذه اللفتة واشتدت الانتقادات بسبب الإخفاقات والتأخيرات في تنفيذ الاتفاقية. وقد تم استجواب السلطة الفلسطينية بسبب التلكؤ بالتنفيذ ومحاولات تعزيز تماسك السياسات في هذا المجال.

نقطة بارزة: أحد المطالب الرئيسية للأجندة النسوية الفلسطينية هو تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، والتي انضمت إليها فلسطين في عام 2014، ولكن لم يتم تنفيذها عملياً.

بعد ثماني سنوات من الانضمام، لم تُنشر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في الجريدة الرسمية الفلسطينية، وهي خطوة أساسية لتطبيقها الفعال. وقد لفتت اللجنة الدولية لرصد تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والجهات الفلسطينية الانتباه إلى هذا النقص، كما أعربت عن قلقها بشأن القرارات اللاحقة للمحكمة الدستورية العليا الفلسطينية، والتي ألقت بظلال من الشك على انطباق الاتفاقية وتنفيذها. في تشرين الثاني (نوفمبر) 2017، أصدرت هذه المحكمة - التي تنظم مكانة الاتفاقيات الدولية في النظام القانوني الفلسطيني - حكماً ينص على أن المعاهدات والاتفاقيات الدولية لها الأسبقية على القانون الوطني فقط إذا كانت متوافقة مع الهوية الوطنية والتراث الديني والثقافي للفلسطينيين، وألا تتعارض مع القانون الأساسي. حذر محللون ونشطاء فلسطينيون من أن هذا التصريح، الذي وصفه الخبراء بأنه غامض، وصدر آخر لاحق من مارس 2018 ، يفتح الباب أمام الإبقاء على التفسيرات الذكورية البطريركية ، حتى لو نُشرت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أخيراً في الجريدة الرسمية.[46] والأكثر من ذلك اعتبار المناخ المعادي للاتفاقية الذي شجعته بعض القطاعات المحافظة والعشائر والأحزاب السياسية

---

[45] ينظر:
Committee on the Elimination of Discrimination Against Women, Concluding observations on the initial report of the State of Palestine, CEDAW/C/PSE/CO/1, 25 de julio de 2018, pp.4.

[46] ينظر:
Yara Hawari, "The Political Marginalization of Palestinian Women in the West Bank", Al-Shabaka, 28 de julio de 2019; Birzeit University, "BZU professor examines recent Supreme Constitutional Court decision", 23 de diciembre de 2017; WCLAC y Palestinian Non-Governmental Organizations Against Domestic Violence Against Women (Al-Muntada), Parallel Follow-up Report Prepared by WCLAC and the Palestinian Non-Governmental Organizations Forum to Combat Violence Against Women (Al-.Muntada), septiembre de 2020, pp.4

الإسلامية التي تعتبر المعاهدات الدولية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على وجه الخصوص، أدوات غربية تتعارض مع قيم المجتمع الفلسطيني. منتقدو اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة - بما في ذلك أحزاب مثل التحرير[47] وقبائل من الخليل والقدس وغزة - اتهموا الاتفاقية بأن الاتفاقية تخالف الشريعة، بينما أصر مفتي القدس وفلسطين على أنه لا يمكن المصادقة على أي قاعدة لا تلتزم مع أحكام الشريعة الإسلامية. اشتد الجدل بين القطاعات المعارضة والمؤيدة لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في السنوات الأخيرة، لدرجة أن مظاهرات خرجت في الشوارع من قبل مجموعات تعارض تنفيذها. وبالتوازي مع ذلك، خرجت حشود من قبل المنظمات الحقوقية والنسوية تطالب السلطات الفلسطينية بتطبيقه بشكل عاجل وتنتقد السلطة الفلسطينية لعدم مواجهة منتقدي الاتفاقية[48].

بالنظر إلى هذه البانوراما، تصر الأصوات الفلسطينية مثل تحالف المنتدى Al-Muntada لمناهضة العنف ضد المرأة - وهي منصة تضم 17 منظمة نسائية ومنظمات حقوق الإنسان[49] - على ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة حتى تكون اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فعالة في فلسطين وتطالب بأن يتم تعميم تعريف "التمييز" المتوافق مع أحكام الاتفاقية على أعلى مستوى في القانون الفلسطيني، بدءاً من القانون الأساسي. أكد ممثلو الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية (GUPW) على أهمية تنفيذ الاتفاقية لتعزيز مفهوم المساواة ودعم مطالبات الحقوق الاجتماعية والسياسية للمرأة الفلسطينية. على الرغم من الاعتراف بالشروط التي تفرضها سياسات الاحتلال والحصار الإسرائيلي ونتائج الانقسام الفلسطيني الداخلي، إلا أن الأصوات النسوية تؤكد أنه لا يمكن الاستمرار في تقديم التبريرات أو تأجيل تنفيذها والتأكيد على أن الالتزام باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لا يمكن أن يكون لفتة سياسية فارغة لتعزيز الموقف الدولي لفلسطين.[50] إن سياق جائحة كوفيد 19 وتضخيم العنف ضد المرأة وما جلبه معه - يضيفون - يجعل تنفيذه أكثر إلحاحاً. ومع ذلك، في التقارير المقدمة إلى لجنة سيداوCEDAW، تقر السلطات الفلسطينية بأن التنفيذ قد تأثر بالحملات التي شنت ضد الاتفاقية ورفض بعض قطاعات المجتمع الفلسطيني، وتقر بأن مراجعة وموائمة مشاريع القانون مثل قانون العقوبات وقانون حماية الأسرة مشروط بجائحة كوفيد 19، التي حددت التعليق المؤقت لعمل بعض اللجان المكلفة بهذه المهمة.[51] كما يُعزى عدم إحراز تقدم في هذا

---

47 حزب التحرير جماعة إسلامية ذات شعبية كبيرة في الخليل لديها أجندة تسعى إلى إقامة خلافة إسلامية عالمية، وإن لم تكن مرتبطة بالدولة الإسلامية. هذه الحركة محظورة في عدة دول. في فلسطين، اكتسبت سمعة سيئة خاصة لمعارضتها الشديدة لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ينظر:
.Ahmad Melhem, "Hebron tribes oppose UN pact, 'suspicious' feminists", Al-Monitor, 31 de diciembre de 2019

48 ينظر:
Mohanad Adam, "CEDAW faces a fierce battle in Palestine", Medfeminiswiya (Mediterranean Network for Feminist Information), .22 de marzo de 2021
للمزيد من المعلومات تنظر الفقرة التالية من التقرير.

49 يتكون ائتلاف المنتدى لمناهضة العنف ضد المرأة من المنظمات التالية:
Bisan Center for Research and Development, Palestinian Working Women Society for Development, Women's Centre for Legal Aid and Counselling (WCLAC), Women's Affairs Technical Committee (WATC), Palestinian Counseling Center, Family Defense Society, Women's Studies Center, Sawa Organization, Young Women's Christian Association of Palestine (YWCA), Palestinian Family Planning and Protection Association, Rural Women's Development Society, Psycho-Social Counselling Center for Women (PSCCW), Health Work Committees, The Palestinian Initiative for the Promotion of Global Dialogue and Democracy (Miftah), .Stars of Hope Society, QADER for Community Development y Mother's School Society

50 ينظر:
مرجع سابق، ص1 ,(2020) WCLAC y Al-Muntada

51 ينظر:
Committee on the Elimination of Discrimination against Women, Information received from the State of Palestine on follow-up to .the concluding observations on its initial report, CEDAW/C/PSE/FCO/1, 19 de agosto de 2020

المجال إلى شلل المجلس التشريعي الفلسطيني، على الرغم من أن المنتقدين يقولون إن هذه الحجة هي ذريعة للتقاعس عن التنفيذ.

فيما يتعلق بقانون العقوبات، تجدر الإشارة إلى أن هناك مسودة تم إعدادها في عام 2011، وما زالت تنتظر الموافقة عليها، تحل محل الأنظمة المعمول بها حالياً: قانون العقوبات الأردني (رقم 16) لسنة 1960 في الضفة الغربية وقانون العقوبات الفلسطيني وقانون (74) لسنة 1936 المعمول به في غزة. في السنوات الأخيرة، وفي انتظار الضوء الأخضر لهذا القانون الجديد، تمت الموافقة على بعض المراسيم الرئاسية ذات الصلة من منظور الجِندر، وخاصة تلك المتعلقة بالجرائم ذات الطبيعة الجنسية والنسوية. وهكذا، على سبيل المثال ، في آذار / مارس 2018 - أي قبل أربع سنوات فقط - ألغيت المادة 308 من قانون العقوبات الساري في الضفة الغربية ، التي تُبرأ مرتكبي الاغتصاب إذا تزوجوا ضحيتهم، وتم تعديل بعض الأحكام مسبقًا (المادة 98 و 99) حيث وضع في الاعتبار عوامل مخففة لتقليل العقوبات في قضايا جرائم قتل النساء وما يسمى "بجرائم الشرف". ومع ذلك، تستنكر المنظمات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان أن هذه التعديلات لا تطبق دائماً في الممارسة العملية في الإجراءات القضائية لأن القوالب النمطية التقليدية للمسألة الجنسانية الجندرية لا تزال سائدة في القضاء.[52] يضاف إلى ذلك حقيقة أن مشروع قانون العقوبات لا يزال يعاني من العديد من نقاط الضعف عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع الجرائم ذات الطابع الجنسي، مع وجود فقرات لا تزال تضفي الشرعية على "جرائم الشرف"، وإخفاقات في التعامل مع حالات سفاح القربى، وأوجه قصور في الحماية القانونية. بالنسبة لضحايا الاغتصاب في إطار الزواج، الاعتراف بالعوامل المخففة في حالة اغتصاب الفتيات إذا ادعى الجاني أنه لم يكن على علم بصغر سنها، وإدخال عقوبات على ممارسة الجنس الشرجي. طالبت المنظمات النسوية والحقوقية المكونة للمنتدى بمراجعة هذه الأحكام في مشروع قانون العقوبات وإدراج الإجهاض القانوني لضحايا الاغتصاب، حتى تلك التي تحدث في الحيز المنزلي[53].

من القضايا الأخرى ذات الأولوية في هذا المجال اعتماد قانون حماية الأسرة، الذي تم صياغته في البداية في عام 2005، ولكن لم يتم تحويله إلى قانون على الرغم من المطالب الملحة للمنظمات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان التي تعتبره جزءاً أساسياً لتجريم العنف ضد المرأة. ويضمن نظام حماية قانونية شامل. تعود مطالبات المجتمع المدني بالموافقة على هذا النظام إلى عام 2003 وتكثفت بعد انضمام الفلسطينيين إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 2014. وعلى الرغم من ذلك، فقد تم تأجيل التنظيم باستمرار. على مر السنين، تم إنتاج العديد من النسخ الجديدة، كان أحدثها في عام 2020. أصرت كيانات المجتمع المدني الفلسطيني على الحاجة إلى موائمة هذا المعيار مع توصيات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإدراج التعريفات الرئيسية ـ الأسرة ، والتمييز - والحاجة إلى التخلي عن النداءات التقليدية لحماية الأسرة على حساب ضحايا العنف. في غضون ذلك، لم تغير السلطات الفلسطينية كذلك قوانين الأحوال الشخصية التي تنظم المجال الخاص والشؤون الأسرية. في تقريرها إلى سداوا CEDAW في عام 2020، أقرت السلطة الفلسطينية بأن الحصار يرجع جزئياً إلى حقيقة أن بعض قطاعات المجتمع

---

[52] ينظر:

WCLAC y Al-Muntada, Feminicide in the Palestinian Society, Report Submitted to the Special Rapporteur on Violence Against Women, its Causes and Consequences, abril de 2021, pp.2

[53] ينظر:

WCLAC y Al-Muntada، مرجع سابق، ص 6، (2020)

الفلسطيني تعارض الاتفاقية وترفض التغييرات في المعايير الحالية، المستوحاة إلى حد كبير من التعاليم الدينية.[54] كان أحد التغييرات القليلة ذات الصلة في هذا المجال هو زيادة الحد الأدنى لسن الزواج، بموجب مرسوم أيضاً، في آذار / مارس 2019 ورفضته جماعة التحرير والقطاعات العشائرية علناً. التعديل الذي يؤثر على قوانين الأحوال الشخصية التي تحكم كافة السكان الفلسطينيين، يعني الانتقال من 15 عاماً في حالة الفتيات و 16 عاماً في حالة الشباب إلى 18 عاماً في حالة كلا الجنسين. ومع ذلك، فقد ثبت أن المحاكم الشرعية (القانون الإسلامي) يمكنها سَن بعض الاستثناءات. هذه الاستثناءات، وفقاً للمنظمات النسوية ومنظمات حقوق الإنسان، يتم تطبيقها على أساس تقديري وأصبحت ممارسة شائعة. وهكذا، وبحسب الإحصاءات الرسمية، في النصف الأول من عام 2020، كانت ثلث الزيجات المسجلة في المحاكم الشرعية في الضفة الغربية طرفها فتيات قاصرات.

نقطة بارزة: تطالب المنظمات النسوية الفلسطينية كذلك بالموافقة على قانون حماية الأسرة ، الذي يعتبر جزءاً أساسياً لتجريم العنف القائم على الجندر الجنسي وضمان نظام حماية قانونية شامل.

إلى جانب العوائق التي تحول دون تكريس أو جعل التعديلات القانونية فعالة، في الممارسة العملية - كما حذرت لجنة سيداو CEDAW - لا تزال القوالب النمطية الاجتماعية قائمة حول أدوار ومسؤوليات الرجال والنساء في الأسرة والمجال الاجتماعي والممارسات التي تديم تبعية المرأة. كما أن وصول المرأة إلى العدالة يتعرض للخطر بسبب التمييز الراسخ في النظام القضائي، والذي يؤثر بشكل خاص على النساء اللائي يتحدين وصمة العار الاجتماعية، ويحاولن الإبلاغ عن جرائم العنف ضد المرأة في المحكمة. على الرغم من الترويج لبعض المبادرات التي تسعى إلى تحفيز التغيير في السلطة القضائية، مثل إنشاء وحدة النوع الجنساني (الجندر)،[55] تحذر الجماعات النسوية وجماعات حقوق الإنسان من أن غالبية القضاة يواصلون الالتزام بالمفاهيم التقليدية للأعراف الاجتماعية بين الجنسين.[56] يضاف إلى ذلك أن الوصول إلى المساعدة القضائية، على الرغم من الاعتراف به كحق، غير مضمون عملياً ويقع في الغالب على عاتق منظمات المجتمع المدني.

المشاركة السياسية والنشاط والتأثير في أماكن صنع القرار

لاحظت العديد من الأصوات النسوية الفلسطينية بقلق كيف أنه وضمن سياق كوفيد 19 قد أبرز الاتجاهات التقليدية في المجتمع الفلسطيني وعزز بعض الخطابات التي تشير إلى المجال الخاص ومهام الرعاية والأسرة كمساحة أساسية للمرأة، كما يشجع عليه النظام الذكوري البطريركي للسيطرة

---

54 ينظر:
مرجع سابق، فقرة23، ص6 (2020),CEDAW Committee

55 ينظر:
مرجع سابق، فقرة 24، ص7 (2018),CEDAW Committe

56 ينظر:
مرجع سابق، فقرة 10، ص3 (2020) WCLAC y Al-Muntada

على الحركات النسائية ووجودها في الفضاء العام. هناك قلق بشأن الانتكاسات التي تم تحديدها في عملية تحرير المرأة وإمكانية مواجهة عقبات وعوائق أكبر أمام النهوض بالمطالب النسوية في سيناريو يشيرون إليه على أنه عدائي بشكل متزايد والذي يتم فيه استبعاد النساء من فضاءات القرار. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من الالتزامات الرسمية فيما يتعلق بعدم التمييز والمساواة بين الجنسين، والمشاركة التاريخية والمهمة للمرأة في النضال الوطني الفلسطيني، كذلك المطالب المستمرة لتعزيز التقدم في هذا المجال، لا تزال مشاركة محدودة للمرأة في مختلف المجالات والمناصب القيادية. وبحسب البيانات الإحصائية الرسمية المنشورة في آذار 2022، فإن المرأة الفلسطينية قد مثلت 11٪ فقط من المجلس الوطني الفلسطيني،[57] و12.5٪ من مجلس الوزراء، و11٪ من السفراء في السلك الدبلوماسي، و19٪ من القُضاة، و 20٪ من النيابة العامة. بينما كانت هناك امرأة واحدة فقط من بين 16 محافظاً وكانت نسبة النساء في قيادة المجالس المحلية بالكاد تصل إلى 2٪، بينما كانت هناك 1٪ فقط من النساء في مجالس إدارات غرف التجارة والزراعة والصناعة.[58]

تحاول المبادرات التي قامت بها المنظمات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان تعزيز حضور أكبر للمرأة في الحياة العامة، وتشجيعها على التصويت والتغلب على العقبات لتقديم نفسها كمرشحات. في هذا الخط، تمت تشجيع حصة لا تقل عن 30٪ من النساء كمرشحات في الانتخابات. على الرغم من عدم تحقيق هذه العتبة، فقد تم مؤخرًا (في كانون الثاني / يناير 2021) زيادة نسبة الحد الأدنى لمشاركة النساء في القوائم من 20٪ إلى 26٪.[59] في الانتخابات المحلية الأخيرة، مثلت النساء المنتخبات 22٪ مقابل 78٪ من الرجال و 1٪ فقط من القوائم (تسعة في المجموع) ترأستها نساء (تتوافق أحدث البيانات المتاحة مع الجولة الأولى التي عقدت في ديسمبر 2021، جرت الجولة الثانية في مارس 2022). تجلت الصعوبات والمقاومة في مجالات مختلفة، مثل عدم وجود دعم مؤسسي للمرشحات، مثل تحديات وضع المرأة على رأس القوائم وحتى في الحملة الانتخابية، حيث في كثير من الحالات صور وأسماء المرشحات تم استبدالها بالرموز.[60] كما أن إمكانيات مشاركة وتأثير المرأة الفلسطينية كانت مشروطة بالحصار السياسي المزمن والانقسام الفلسطيني الداخلي. في الواقع، أجريت هذه الانتخابات المحلية في الضفة الغربية فقط بسبب مقاطعة حماس للتصويت احتجاجاً على تعليق محمود عباس لما كان من المقرر أن يكون أول انتخابات رئاسية وتشريعية منذ 15 عاماً، والمقرر إجراؤها في الأشهر الأولى من عام 2021.[61] بعد عقد ونصف، كانت هذه الانتخابات تعني تجديد المجلس التشريعي الفلسطيني، حيث تشغل النساء 17 مقعداً فقط من أصل 132 مقعداً (13٪). ومع ذلك يشير المحللون، إلى أنه بخلاف خطاب الاتهامات والتجريم المتبادلة، يبدو أن فتح وحماس قد استقرتا في انقسام يفضل في الممارسة العملية الوضع الراهن وتقاسم السلطة

---

57 المجلس الوطني الفلسطيني بمثابة البرلمان لمنظمة التحرير الفلسطينية وله ممثلين من فلسطين المحتلة والشتات، على الرغم من أنه ليس من السكان الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية.

58 ينظر:

PCBS, Gender Equality Today for a sustainable tomorrow, 7 de marzo de 2022, pp.2.

59 ينظر:

WAFA, Amendments to the elections law aim to overcome all obstacles related to the electoral process, says oficial, 12 de enero de 2021.

60 ينظر:

Mervat Ouf, Palestinian female candidates struggle to change political, social attitudes, Al-Monitor, 21 de marzo de 2022.

61 للمزيد من المعلومات، انظر ملخص عن فلسطين في Escola de Cultura de Pau : مفاوضات السلام 2021. تحليل الاتجاهات والسيناريوهات، برشلونة: إيكاريا ، 2022.

بين التشكيلتين. ديناميكية تحدد من ظهور قيادات جديدة، ومن تجديد وتغيير الأجيال،[62] والتي كما رأينا، لها أيضاً عواقب من منظور النوع الجندري.

لقد تعرضت مشاركة المرأة الفلسطينية ونشاطها السياسي للتهديد بسبب المناخ المعاكس بشكل متزايد، وبسبب الحملة القمعية المكثفة على الأصوات الناقدة في السنوات الأخيرة. لقد تم استجواب السلطة الفلسطينية من قبل العديد من الأصوات الفلسطينية بسبب انجرافها نحو الاستبداد وسياساتها في التعاون مع إسرائيل في الشؤون الأمنية وقمع المعارضين (كما تجلى بشكل كبير في قضية مقتل الناشط المعروف نزار بنات في حزيران / يونيو2021، أثناء وجوده رهن الاعتقال من قبل قوات الأمن الفلسطينية)، واللجوء إلى الاعتقالات والاستجوابات والمراقبة والقيود على الحركة والهجمات الإلكترونية، من بين تكتيكات أخرى. على غرار الممارسات التي تمارسها إسرائيل، لجأت السلطة الفلسطينية أيضاً إلى الترهيب واستخدام العنف القائم على النوع الجندري لثني النساء عن المشاركة في السياسة.[63] كما استنكر محللون فلسطينيون بارزون مثل يارا هواري، من شبكة الشبكة، المظاهر المتعددة لهذا العنف القائم على الجنسانية الجندرية من قبل قوات الأمن المعتمدة على أنصار السلطة الفلسطينية ومنظمة فتح، بما في ذلك استخدام العنف الجنسي والتهديد به واستغلال المظاهر الاجتماعية النمطية في المجتمع الفلسطيني. وهكذا، على سبيل المثال، كانت هناك تنبيهات بشأن حالات التحرش والاعتداءات الجسدية[64] والإهانات والتلميحات الجنسية أثناء التعبئة والاحتجاجات؛ استجوابات المتظاهرات اللواتي يلمحن إلى مفهومي "الشرف" و "العار" أو اللواتي يأمرهن بالبقاء في المنزل؛ التدخلات أمام الأقارب أو في أماكن العمل للتنديد بنشاط المرأة؛ أو إجراءات ضد النشطاء عبر شبكات التواصل الاجتماعية. كما تم الإبلاغ عن حالات احتجاز النساء وتصويرهن خلال فترة الاحتجاز. تسعى هذه الأنواع من الممارسات إلى الحد من مشاركة المرأة في الأنشطة في الفضاء العام وغالباً ما تحفز الناشطين الذكور، المهتمين بسلامة شريكاتهم، على محاولة ثنيهن عن المشاركة في الاحتجاجات.[65]

كما ذكرنا في القسم السابق، فإن المطالب بعدم التمييز ضد حقوق المرأة تواجه أيضاً مناخاً أكثر عدائية مستمداً من نشاط بعض القطاعات المحافظة، التي تتهم الناشطين بالترويج لأجندة خارجية تعرض القيم التقليدية للخطر والتي تتعارض مع الثقافة الفلسطينية. الأصوات الفلسطينية المعترف بها لدفاعها عن أجندة نسوية - بما في ذلك الناشطات والصحفيات - تم استجوابهن وانتقادهن على الشبكات الاجتماعية وتم تمييزهن باستخفاف على أنهن سيداويات CEDAWiyas لتعزيز نفوذ CEDAW، الاتفاقية الدولية لمناهضة التمييز ضد المرأة.[66] بل إن بعضهن تعرض للترهيب والتهديد، بما في ذلك التهديد بالقتل والعنف الجنسي. وقد أدى هذا الوضع أيضاً إلى انتقادات للسلطات الفلسطينية لعدم معالجتها بشكل فعال هذه التعبيرات عن رفض اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وعدم اتخاذ أي إجراء في مواجهة التهديدات التي تتعرض لها ناشطات حقوق

---

[62] للمزيد من المعلومات ينظر:
Itxaso Dominguez de Olazábal, “Praxis of Palestinian Democracy: The Elections that Never Were and the Events of May 2021”, IEMed Mediterranean Yearbook, IEMED, noviembre de 2021 .

[63] ينظر:
Yara Hawari, The political marginalization of Palestinian Women in the West Bank, Al-Shabaka, julio de 2019, pp.5.

[64] ينظر:
Yara Hawari, “Why is the Palestinian Authority attacking Palestinian protests?”, Al-Jazeera, 16 de junio de 2018.

[65] ينظر:
Yara Hawari, PA security forces are not serving the Palestinian people, Al-Jazeera, 14 de julio de 2021

[66] ينظر:
Tristan Arlaud, “Women's rights activists facing intimidation in Palestine”, Geneva International Center for Justice (GICJ), 2021.

المرأة. تدرك الناشطات المخضرمات أن هذا السياق يقيد ويولد الخوف لدى بعض النساء، اللائي يخشين المشاركة في المظاهرات العامة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذا المناخ لم يمنع العديد من النساء الفلسطينيات من الترويج لأعمال وحملات بارزة في السنوات الأخيرة، والتي تتمحور حول رفض العنف القائم على النوع الجندري والمطالبة بحقوق النساء، وتجاوز المناطق الجغرافية المجزأة في فلسطين والمراهنة على أجندات التغيير النوعي.

نقطة بارزة: تواجه المطالبات بحقوق المرأة مناخاً أكثر عدائية بسبب تصرفات القطاعات المحافظة التي تتهم الناشطين بالترويج لأجندة خارجية وتعرض القيم التقليدية والثقافة الفلسطينية للخطر.

ومن بين هذه المبادرات، يجدر تسليط الضوء على التحركات الضخمة ضد جرائم القتل والشرف، مثل تلك التي حدثت بعد مقتل فتاة تبلغ من العمر 21 عاماً على يد أقاربها في أغسطس/ آب 2019، والتي قامت بتفعيل حملة "كلنا إسراء غريب"، للمطالبة بالعدالة ونبذ العنف الجنساني، والمطالبة بنظام حماية للمرأة.[67] وتعتبر الجريمة من محفزات حركة طلعات - لا توجد ترجمة حرفية للمصطلح تشير إلى فكرة "لنخرج (إلى الشارع)". لعبت هذه الحركة دوراً نشيطاً في الاحتجاجات التي أبرزها المحللون لحجمها ومستوى تنسيقها ولأنها تم التعبير عنها حول شعارات سياسية ونسوية صريحة. تظاهرت آلاف النساء في سبتمبر/ أيلول من ذلك العام في اثنتي عشرة مدينة فلسطينية وفي الخارج للتنديد بالتعبيرات المتعددة للعنف الجنسي والسلطة الذكورية البطريركية - قتل النساء، والعنف المنزلي، والتمييز على أساس الجنس، والاستغلال، والإقصاء السياسي، والذكريات المهيمنة التي تطبع العنف ضد المرأة والقوانين الذكورية - و التمسك برسالة تؤكد أن طريق التحرير يجب أن يشمل تحرير الشعب الفلسطيني بأكمله ، بما في ذلك النساء. أولوياتهم ليست مطالب مؤسساتية، بل إعادة تعريف عميقة لما يعنيه النضال من أجل التحرر الوطني.[68] من منطق يعترف بالتفاعلات العميقة بين الاستعمار ومظاهر الاضطهاد الاجتماعي الأخرى، وتنتقد حركة طلعات بشدة السلطة الفلسطينية ولا تعتبر الشرطة الفلسطينية كهيئة واقية أو حليفة، بل جزءاً من الهيكلية الاستعمارية التي تراقب وتتحكم في حياة السكان الفلسطينيين[69].

في غزة، شجعت أعمال عنف خطيرة أخرى - مثل مقتل الشابة مادلين جرابعة والقاصر أمل الجمالي في منتصف عام 2020 - حملات ومطالب محددة تتعلق بحقوق الأمهات في حضانة الأطفال الذكور والبنات.[70] تشمل المبادرات الأخرى الأخيرة في القطاع أنشطة تندد بتشديد متطلبات ولي الأمر بالنسبة للشابات غير المتزوجات - بعد صدور حكم من المحكمة الإسلامية العليا في غزة في عام 2021 - وتنبيه شباب غزة على الشبكات الاجتماعية بشأن حالات الاعتداء الجنسي والمضايقات

---

67 دخلت إسراء غريب المستشفى بعد تعرضها للضرب المبرح من قبل أفراد عائلتها. وتشير مقاطع فيديو إلى أن بعض الأقارب هاجموها مرة أخرى أثناء تواجدها في المركز الطبي، مما تسبب في إصابات انتهت بوفاتها.

68 للمزيد من المعلومات، تراجع الفقرة التالية من التقرير.

69 ينظر:

Hala Marshood y Riya Alsanah, "Tal'at: a feminist movement that is redefining liberation and reimagining Palestine", Mondoweiss, 25 de febrero de 2020.

70 قُتلت الشابة مادلين جرابعة، 20 عاماً، بسبب تواصلها مع والدتها المطلقة من والدها. قضية أمل الجمالي الفتاة البالغة من العمر 10 سنوات، قُتلت على يد والدها بعد خلافات مع والدتها.

في الأسرة العائلية في سبتمبر 2020 والذي ادى إلى ما يُعرف باسم #MeeTooGaza ، متحدية الشرائع التقليدية في التعامل مع هذا النوع من العنف كمسألة خاصة. بالإضافة إلى ذلك، يجدر تسليط الضوء على عمل منصات مثل المنتدى، التي تقوم بعمل مهم في المراقبة النقدية لسياسات النوع الجندري، على سبيل المثال، من خلال إعداد (تقارير في الظل) حول تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في فلسطين وتوثيق الموضوعات التي تحلل العنف الذي تتعرض له المرأة الفلسطينية.

في الآونة الأخيرة، تم توضيح المساحات التي تتحدى التشرذم الذي تفرضه السياسات الإسرائيلية، مثل "تحالف النساء الفلسطينيات ضد العنف FADA" (اختصار باللغتين الإنجليزية والعربية) ، وهو أول شبكة تجمع كيانات نسوية وناشطات من غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية ، نساء فلسطينيات من عام 1948 (يحملن الجنسية الإسرائيلية) ويسعين أيضاً للتنسيق مع النساء الفلسطينيات في الشتات. يهدف هذا التحالف النسوي الفلسطيني العابر للحدود إلى تنسيق الخطاب النسوي حول العنف ضد المرأة ويصر على مسؤولية جميع القطاعات الاجتماعية لمواجهة هذه الآفة.[71] في إطار كوفيد 19 وبالنظر إلى الزيادة في حالات العنف القائم على الجندر، أطلقت FADA حملة "نحنُ صوتك We Are Your Voice " لمحاولة زيادة الوعي وتشجيع الشكاوى. يؤكد بعض أعضاء FADA، مثل سما عويضة من مركز دراسات المرأة Women's Studies Center ، على أنه توجد في هذه الشبكة مبادئ مشتركة، وبحث عن التكامل، وتبادل الخبرات والمواد، والاتفاق على ضرورة الالتزام وبناء قيادة جديدة.[72] التحالف هو نتيجة تكثيف النضال المشترك للمنظمات النسوية الفلسطينية من أجل مجتمع أكثر عدلاً وأماناً للمرأة في مواجهة التشخيص المشترك لخطورة الهيمنة والعنف الذكوري وترابطه مع العنف الاستعماري الإسرائيلي[73].

يضاف إلى ذلك متابعة العمل على تنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم 1325 والالتزامات في إطار أجندة المرأة والسلام والأمن في فلسطين. كما تمت مناقشته في تقرير سابق في هذه السلسلة، لا تزال النقاشات قائمة حول ملائمة هذه الأجندة وقابليتها للتطبيق في السياق الفلسطيني. ومع ذلك، على الرغم من التردد الأولي وحتى الاعتراف بقيود الأجندة فيما يتعلق بفلسطين - بشكل رئيسي لأنها لا تشير إلى واقع مثل الاحتلال - فقد اختارت العديد من المنظمات النسائية والناشطات النسويات المشاركة في تنفيذه. تقدير إمكانية صياغة مطالبهن "بلغة مشتركة" تمنح عرضاً أكبر ورؤية أكبر لمطالبهم ووجود آلية تسمح لهم بالمطالبة بمساءلة السلطة الفلسطينية وإسرائيل. أدى العمل المشترك لمنظمات المجتمع المدني ومختلف هيئات السلطة الفلسطينية، بما في ذلك وزارة المرأة، إلى اعتماد خطة العمل الوطنية الأولى للفترة 2017-2019 (NAP ، لاسمها المختصر باللغة الإنجليزية) في عام 2016 لتنفيذ القرار 1325 - جعل فلسطين الدولة الثانية بعد العراق لتطوير خطة عمل وطنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا -. في تشرين الأول / أكتوبر 2020، وبدعم من النرويج،

---

[71] ينظر:
Euro-Mediterranean Women's Foundation, Kayan formed the Fada Coalition of Palestinian Women Against Violence, 31 de mayo de 2022.

[72] ينظر:
Sama Aweidah, directora de Women's Studies Center في جلسة عمل في LaFede.cat, 2022 مايس عام 17.

[73] ينظر:
Palestinian Working Women Society for Development (PWWSD), FADA: Palestinian Women Against Violence Concludes its Campaign We Are Your Voice, PWWSD, 30 de junio de 2020.

تم إطلاق نسخة ثانية من خطة العمل الوطنية للفترة 2020-2024،[74] والتي تحافظ على الخطوط العامة للأولى، والتي تعرضت لانتقادات معينة من المنظمات النسوية الفلسطينية بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية و من الحصول على الموارد لتنفيذها.

في مجال السلام والأمن، فإن العمل الذي تقوم به منصات مثل ائتلاف المرأة الفلسطينية لتنفيذ القرار 1325(PWC) ، الذي تم إنشاؤه في عام 2010،[75] ومنظمات مثل مفتاح، التي عززت المشاورات العملياتية بين النساء الفلسطينيات اللائي يعشن تحت الاحتلال الإسرائيلي واللاجئات في دول مثل لبنان والأردن لتحديد الأولويات والاحتياجات في هذا المجال. حدد عمل PWC هذا أهمية مفهوم الأمن للمرأة الفلسطينية المتجذر في فكرة الأمن البشري والحق في حياة كريمة خالية من العنف، فضلاً عن الأولوية التي يمنحونها لحشد التضامن الدولي لوضع حد للاحتلال الإسرائيلي، الذي تم تحديده على أنه السبب الرئيسي للمحن وانتهاكات الحقوق التي يواجهن.[76] كما مكّن من المطالبة بالتمثيل الضروري للمرأة في أماكن صنع القرار بشأن السلام والأمن، بما في ذلك الجهود المبذولة لعكس الانقسامات بين الفلسطينيين وفي الإجراءات للمطالبة بحق العودة للاجئين. بالنظر إلى القيود والعقبات التي تفرضها الأعراف الاجتماعية على مشاركة المرأة والتي لا تسمح لها بالمساهمة في اتخاذ القرارات السياسية على المستويين الوطني والمجتمعي، ولا سيما في مجال السلام والأمن، فإن ظهور حركة نسائية أقوى يعتبر أحد أسباب القوة. العنصر الأساسي - الذي يجب دعمه وتعزيزه - لإعادة تشكيل العلاقات بين الجنسين وحضور أكبر في الفضاء العام.

إدانة إسرائيل والكفاح من أجل التحرير: فلسطين كمسألة نسوية

إن إدانة إسرائيل لسياساتها القائمة على الاحتلال والفصل العنصري والعسكرة المفرطة والانتهاكات متعددة الأوجه لحقوق الإنسان والآثار من منظور النوع الجنساني الجندري، على وجه الخصوص ، تشكل مجالاً آخر من مجالات نشاط المنظمات النسوية الفلسطينية. تقوم كيانات مختلفة، من مجالات تخصصها، بتطوير مهمة هائلة للتوثيق والإبلاغ، بالاعتماد في كثير من الحالات على الآليات الدولية التي تحاول من خلالها إعطاء رؤية أكبر لمطالباتها. طورت بعض منصات الهيئات النسائية الفلسطينية استراتيجيات دعوة محددة في الخارج بهدف زيادة المعلومات حول عواقب الاحتلال الإسرائيلي على حقوق النساء والفتيات الفلسطينيات في المحافل الإقليمية والعالمية وبهدف وضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وعدم الإفلات من العقاب.[77] من

---

[74] ينظر:
Ministry of Women's Affairs – State of Palestine, The Second Action Plan on Women, Peace and Security 2020-2024, Octubre de 2020.

[75] تأسس ائتلاف النساء الفلسطينيات من أجل تنفيذ القرار 1325 في عام 2010 ويتألف من:
MIFTAH; WCLAC; The Women's Affair Technical Committee (WATC); Women Studies Center; Palestinian Working Women Society for Development (PWWSD); Young Christian Association (YWCA); Filastiniyat; Women, Media and Development (TAM); Wome's Affair Center (WAC); Culture and Free Tought Association (CFTA), Center for Women's Legal Research and Consulting (CWLRC) y Palestinian Developmental Women Studies Association (PDWSA).

[76] ينظر:
MIFTAH, Analytical Report to Assess Palestinian Women's Needs & Priorities Within UNSCR 1325 (تقرير بالعربية مع ملخص بالإنكليزية), 31 de diciembre de 2020, pp. 124-128.

[77] ينظر:
MIFTAH, The Strategic Framework for Lobbying and Advocacy - Palestinian Women's Coalition for the Implementation of UNSCR 1325, 31 de diciembre de 2020.

جانبها، تستمر إسرائيل في سياساتها لمنع ورفض ومقاطعة محاولات وضع آليات للمساءلة على المستوى الدولي، وهي ممارسة يمكن السماح بها من خلال الدعم غير المشروط من الجهات الأجنبية الحاسمة.

وعلى الرغم من ذلك، تؤكد ناشطات فلسطينيات أن إسرائيل تراقب بقلق أنشطة المنظمات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية. كدليل على ذلك ، يستشهدون بإجراءات التجريم الأخيرة لست منظمات غير حكومية فلسطينية رائدة ، تم تصنيفها على أنها إرهابية في أكتوبر 2021 - بما في ذلك اتحاد لجان المرأة الفلسطينية (UPWC) ، جنباً إلى جنب مع مؤسسة الضمير لدعم الأسير وحقوق الإنسان ، مؤسسة الحق ، مركز بيسان للبحث والتطوير ، المنظمة الدولية للدفاع عن الأطفال - فلسطين (DCI-P) ، اتحاد لجان العمل الزراعي - (UAWC) أو الإجراءات المتخذة ضد موظفين من لجان العمل الصحي (HWC) ، هيئة مرجعية أخرى لعملهم مع النساء الفلسطينيات في مجال الصحة من منظور النوع الجندري. كما تحذر أصوات فلسطينية من أن مقتل صحفية الجزيرة شيرين أبو عقله[78] في مايو 2022 يمكن تفسيره على غرار محاولات ترهيب وإسكات الفلسطينيين الذين يفضحون الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل، بما في ذلك النساء البارزات مجتمعياً مثل أبو عقله.

وتجدر الإشارة إلى أن المبادرات النسوية في هذا المجال لا تقتصر على إدانة القصدية الجندرية للسياسات الإسرائيلية أو فضح الطريقة التي يؤثر بها الاحتلال ويتفاعل معه ويعزز النظام الذكوري السائد في المجتمع الفلسطيني. تزعم أصوات مختلفة الحاجة إلى تنشيط النضال من أجل التحرر من خلال النسوية. في هذا السياق، يثير محللون مثل يارا هواري أهمية إعادة هيكلة الحركة النسائية الفلسطينية للالتزام بتحرير المرأة في جميع المجالات ومن الاقتناع بأن النضال من أجل حقوق المرأة يجب أن يكون فردياً وجماعياً، وأنه لا يمكن فصله من حق الشعب الفلسطيني في تحرير نفسه من الحكم الاستعماري. تدافع هواري عن تبني وثيقة سياسية جديدة للتحرر الوطني تتضمن النسوية ليس فقط كنظرية، ولكن كممارسة تسعى إلى تغيير حياة جميع الناس والسكان الفلسطينيين ككل، كموضوع للحقوق التي تضررت بسبب الاحتلال.[79]

نقطة بارزة: أصوات فلسطينية مختلفة تطالب بضرورة تنشيط النضال من أجل التحرر الوطني من خلال النسوية وتعبئة حول شعار "لا أرض حرة بدون نساء حرة".

تم تأطير عمل طلعت ورسالته في هذا الخط نفسه، وهي حركة انبثقت بدعوة صريحة للاستقلال والأفقية والبعد عن الإطار المؤسسي، والتي حشدت حول شعار "لا أرض حرة بدون نساء حرة. ". وهكذا تعرض حركة طلعات إن النضال من أجل سلامة المرأة وكرامتها لا يمكن اعتباره "ثانوياً" ولا يمكن تأجيله حتى يتحقق التحرير "الجغرافي".[80] وقد حذرت هذه الحركة من الانقسامات الزائفة

---

78 ينظر:

CNN, "'They were shooting directly at the journalists': New evidence suggests Shireen Abu Akleh was killed in targeted attack by Israeli forces", CNN, 26 de mayo de 2022; United Nations-OHCHR, Killing of journalist in the occupied Palestinian territory, OHCHR, 24 de junio de 2022.

79 ينظر:

Yara Hawari, The political marginalization of Palestinian Women in the West Bank, Al-Shabaka, julio de 2019, pp.6.

80 ينظر:

Hala Marshood y Riya Alsanah, "Tal'at: a feminist movement that is redefining liberation and reimagining Palestine", Mondoweiss, 25 de febrero de 2020.

التي تحاول التمييز بين النضالات الاجتماعية والسياسية، مؤكدة أن النضال من أجل تحرير جميع الفئات المضطهدة والمهمشة هو قضية سياسية بارزة، وأن النضال من أجل التحرير الفلسطيني يتطلب إظهاره ووضعه في مركز المرويات وخبرات النساء.[81] من منظور نقدي لعملية أوسلو وعواقبها، تستنكر طلعات أن النضال من أجل التحرير الفلسطيني قد تقلص حول بناء دولة بيروقراطية وحقوق مجزأة، مما يجعل من الصعب صياغة رؤية جماعية أوسع للتحرير الفلسطيني. لهذا السبب، يؤكدون في طلعات أنه من الضروري وضع خطاب نسوي ثوري على الطاولة يعيد تعريف النضال الوطني الفلسطيني. على الرغم من استمرار العديد من الناشطات النسويات باعتبار السلطة الفلسطينية قطعة مهمة، إلا أن بعض قطاعات الحركة النسائية الفلسطينية ترفض المقاربات التي يعتبرونها سطحية أو إصلاحية وملتزمة بتفكيكها كجزء من هياكل القمع والهيمنة الذكورية.[82] فيما يتعلق بتنظيم حركة حقوق المرأة، شدد محللون مثل يارا هواري على أهمية إعادة تواصل الكيانات النسوية مع الحركات الشعبية والخطاب السياسي، واكتساب قدر أكبر من الاستقلال عن المانحين، والمراهنة على عمليات شبكات أكثر ديمقراطية وتمثيلية، واتخاذها كمرجع لمبادرات النساء المنخرطات في عمليات التغيير السياسي في المنطقة، بدلاً من اعتماد النماذج الغربية كمرجع مهيمن.

في هذه النقطة، تجدر الإشارة إلى أنه مع الاعتراف بتفرد التجربة الفلسطينية، إذ تلتزم القطاعات النسوية الفلسطينية بنهج تقاطع وعابر للحدود، من أطر تحليلية مناهضة للرأسمالية والنهج الاستعماري. كما أن مبادرات مثل "الالتزام تجاه فلسطين كمسألة نسوية" - "تعهد فلسطين قضية نسوية" –"Palestine is a Feminist Issue" Pledge-، التي روجت لها الحركة النسوية في الشتات الفلسطيني، هي أيضاً جزء من هذا الخط. إن الإعلان الذي تم نشره في 15 مارس 2021، روج له التجمع النسوي الفلسطينيPalestinian Feminist Collective (شبكة مقرها في الولايات المتحدة تجمع بين النساء الفلسطينيات والعربيات) وحظي بدعم العديد من المنظمات والشخصيات.[83] يقترح النص سلسلة من الإجراءات الملموسة، والتي تشمل الاعتراف بتحرير فلسطين كقضية نسوية، ودعم الحق في التنظيم السياسي وحرية التعبير للفلسطينيين في كل مكان، ورفض الخلط الذي تشجعه إسرائيل بين معاداة الصهيونية ومعاداة السامية. الاستجابة لدعوة المجتمع المدني الفلسطيني لدعم المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) على إسرائيل، والمطالبة بإنهاء الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري الأمريكي لإسرائيل.[84]

نقطة بارزة: تؤكد منظمات مثل طلعات أن النضال من أجل سلامة المرأة وكرامتها لا يمكن اعتباره "ثانوياً" أو تأجيله حتى يتحقق التحرير الجغرافي.

---

[81] ينظر في محاورة اري حرب مع رجاء السناح ناشطة من طلعات:
Rosa de Luxemburgo Stiftung, "A discussion about the new Palestinian feminist initiative, Tal'at – Part of the Revolutionary Feminist Tradition", entrevista de Sari Harb a Riya al-Sanah (activista de Tal'at), 26 de septiembre de 2019.

[82] Fidaa Al Zanin (2021), مرجع سابق

[83] ومن بين الشخصيات النسوية التي التزمت بهذا البيان العام جوديث بتلر ، وماريام كابا، وشيري موراغا ، بالإضافة إلى ما يقرب من 200 منظمة أمريكية مرتبطة بالجمعية الوطنية لدراسات المرأة (NWSA) وهيئات أخرى من مختلف البلدان. ينظر:
Loubna Qutami, "Why Feminism? Why Now? Reflections on the 'Palestine is a Feminist Issue' Pledge, Spectre Journal, 3 de mayo de 2021

[84] ينظر:
Palestinian Feminist Collective, Pledge that Palestine is a Feminist Issue, 2021.

إن مبادرات من هذا النوع تشكك في النساء والمنظمات النسوية، وتكشف في الممارسة العملية أيضاً بعض التناقضات، خاصة - ولكن ليس فقط - في النسويات في شمال الكرة الأرضية فيما يتعلق بفلسطين. حذرت أصوات مثل ندى إليا أو لبنى قطامي من "انتقائي معينة "، مسلطة الضوء على أن بعض القطاعات النسوية الغربية أظهرت ميلاً أكبر لانتقاد اضطهاد المرأة نتيجة للأصولية الإسلامية أو التعبيرات المحلية عن النظام الذكوري، ولكن ليس بنفس القدر ازاء العنف البنيوي للاحتلال والمشروع الاستعماري الإسرائيلي. والذي يبدو أنهم فوتوا إصرار النساء الفلسطينيات على ربط نضالهن، من المساواة بين الجنسين إلى التحرر الوطني[85].

في هذا السياق، فإن التظاهرات التضامنية القائمة فقط على قضايا النوع الجندري والتي تتجاهل المطالب السياسية الفلسطينية كمجموعة هي موضع تساؤل. ويحذر الناشطون من أن هذا المنطق يقيد أيضاً العلاقات مع النساء الإسرائيليات، حيث يعارض العديد منهن فكرة "التطبيع"[86] ويأملن في إقامة علاقات احترام وتعاون لا تقوم على الاعتراف كنساء فحسب، بل أيضاً على الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني. يحدث الشيء نفسه مع مجموعة LGTBIQ الفلسطينية، التي تحدثت من خلال منظمات مثل القوس (قوس قزح) ضد ممارسات مثل "الغسل الوردي" لإسرائيل، التي تعتبرها عنفاً استعمارياً، مشككة في محاولاتها لتقديم نفسها على أنها ديمقراطية ليبرالية كـ "صديق المثليين" "queer friendly" ودعمه لحقوق المثليين والمتحولين جنسياً كوسيلة لصرف الانتباه عن الاحتلال الإسرائيلي.[87] إن (القوس) يصر في تحليله لوضع مجتمع LGTBIQ الفلسطيني لا يمكنها تجاهل سياق الاحتلال والتهميش والتشريد الناتج عن الاحتلال الإسرائيلي. إن الاعتراف بالجنس المنهجي والعنف الجنساني الجندري الذي ينطوي عليه مشروع الاحتلال العسكري والاستعماري الإسرائيلي أمر أساسي ويسمح لنا بفهم السبب - يشير قطامي - إلى ضرورة اتباع نهج نسوي لتحدي مخططات الهيمنة السياسية والاقتصادية والعرقية والاجتماعية التي تؤثر على أرض وحياة النساء الفلسطينيات، والتعبير عن رؤية فلسطين حرة.

استنتاجات أخيرة

يوضح تحليل آثار فيروس كورونا في فلسطين من منظور الجندر أن مطالب الناشطات والجماعات النسوية الفلسطينية أكثر صلة وإلحاحاً، ويسمح لنا بالتأكيد على أن ظاهرة مثل الوباء لا يمكن معالجتها دون الاعتراف بـ التمييز وعدم المساواة الهيكلية الموجودة مسبقاً. في هذه الحالة، لا مفر من الأخذ بالاعتبار الاضطهاد والعنف الناتج عن الاحتلال الإسرائيلي وسياسات الفصل العنصري وعن النظام الذكوري البطريركي السائد في فلسطين، إلى جانب المتغيرات المحددة الأخرى التي تحد من حياة ووجهات نظر النساء والفتيات الفلسطينيات. بالنظر إلى التدهور الواضح الناجم عن تأثير كوفيد 19 في مجالات مثل الوصول إلى الصحة والوضع الاقتصادي والعنف القائم على التفرقة الجندرية؛ وفي مواجهة الإقصاء المستمر للمرأة من مجالات صنع القرار – أيضاً فيما يتعلق

---

[85] ينظر:
Nada Elia, "Justice is indivisible: Palestine as a feminist issue", Decolonization: Indigeneity, Education & Society, Vol.6, NO.1, 2017, pp.45-63 y Loubna Qutami (2021)مرجع سابق.

[86] في هذه الحالة، يشير "التطبيع" إلى إحجام القطاعات الفلسطينية عن القيام بنشاط مشترك مع الإسرائيليين بسبب التفاوتات العميقة بين المحتلين والبلد المُحتل، لأنهم يعتبرون أن الأسباب الجذرية لنزع الملكية الفلسطينية لم تتم معالجتها ولأن هذه المبادرات المشتركة يمكن أن تستخدم "لتبييض" الاحتلال الإسرائيلي.

[87] ينظر:
Nada Elia (2017), op.cit, pp.51; Loubna Qutami (2021), op.cit, y Al-Qaws, Beyond Propaganda: Pinkwashing as Colonial Violence, alQaws for Sexual & Gender Diversity in Palestinian Society, 18 de octubre de 2021.

بالوباء - تكتسب بعض المطالب الرئيسية للأجندة النسوية الفلسطينية مزيداً من القوة. وهي أجندة قيد الإنشاء، تنبثق من تعددية أصوات المشهد النسوي الفلسطيني، ولكن من بين مطالبها الرئيسية إنشاء إطار قانوني فعال بالضد العنف الممارس حيال المرأة؛ التنفيذ الحقيقي للالتزامات المكتسبة من حيث الحقوق المتساوية وعدم التمييز؛ الحق في المشاركة السياسية والتأثير في أماكن صنع القرار وعدم التعرض للقمع بسبب النشاط الفعال؛ والاعتراف بالعلاقة المتبادلة بين المطالب النسوية وتحرير فلسطين حيث تتشابك فيه الأجساد مع الأرض.

لم يتم استنفاد مطالب الأجندة النسوية في هذه القضايا - التمكين الاقتصادي هو قضية أخرى ذات صلة، والتي سيتم تحليلها في تقرير مستقبلي في هذه السلسلة - ولكن القضايا التي تم تحليلها في هذا المنشور تظهر الالتزام والعمل الهائل للمنظمات النسوية الفلسطينية لفضح الانتهاكات التي تؤثر عليها وإبراز مطالبها، والتصميم على التعبئة ضد التمييز والاستغلال السياسي لحقوقهن في سياق عدائي وعدواني بشكل متزايد. ومن مساحات متنوعة وفي الشوارع، تستمر النساء في المطالبة بأن يتم اعتبارهن رعايا فاعلات في بناء فلسطين خالية من جميع أنواع العنف.

نقطة بارزة: في المساحات المتنوعة وفي الشوارع، تواصل النساء الفلسطينيات المطالبة بأن يتم اعتبارهن فاعلات في بناء فلسطين خالية من جميع أنواع العنف.